وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الفرات

كلية الاقتصاد بدير الزور

قسما المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية

محاسبة المنشآت المالية

(المصارف التجارية)

مدرس المقرر:

د.أحمد العلي الفارس

معلومات عامة عن المصارف

أولاً: تعريف المصرف:

هو مؤسسة مالية يتركز شاطها في قبول الودائع، ومنح الائتمان (القروض)، حيث يعد بمثابة وعاء تتجمع فيه الأموال والمدخرات لتتم إعادة إقراضها إلى من يرغب مقابل فائدة.

لذلك يمثل المصرف مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، حيث يقوم بدور الوسيط بين المدخرين، والمستثمرين ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

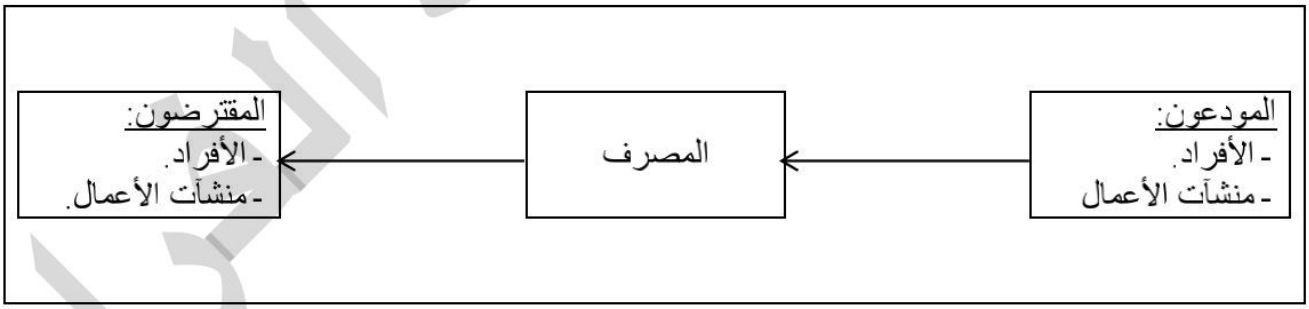

ثانياً: أنواع المصارف:

يوجد في الجمهورية العربية السورية حالياً خمسة مصارف تخصصية ضخمة (مصارف عامة)، بالإضافة إلى مصرف سورية المركزي:

1- المصرف الزراعي التعاوني:

مهمته القيام بجميع عمليات الإقراض، والتسليف للجمعيات التعاونية الزراعية، ومزارع الدولة، والمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي التي تتعاطى الأعمال الزراعية، وكذلك القيام بحسم السندات الزراعية ، وإصدار الكفالات لصالح التعاونيات الزراعية.

2- المصرف الصناعي:

مهمته القيام بعمليات الإقراض، والتمويل للمنشآت الصناعية القائمة حالياً، والجديدة.

3- مصرف التسليف الشعبي:

مهمته تمويل الفعاليات الاقتصادية الصناعية والتجارية التي لا تمولها مصارف اخرى، بالإضافة إلى تجميع المدخرات الوطنية عن طريق الإيداع (ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل، ودائع التوفير)، وشهادات الاستثمار.

4- المصرف العقاري:

يقوم بعمليات الإقراض العقاري للأفراد، والجمعيات التعاونية السكنية، وشركات وتجار البناء والمستثمرين، وغيرها من الأعمال العقارية.

5- المصرف التجاري:

هو من أكثر أنواع المصارف رواجاً وانتشاراً في بلدان العالم كافة، وهو يختص بتقديم الخدمات والعمليات المصرفية المتعددة من فتح حسابات جارية، وقبول الودائع بأشكالها المتعددة، ومنح القروض وتحصيل الأوراق التجارية، وتمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية، والتعامل بالعملات الأجنبية بيعاً وشراءً، وتحصيل الشيكات وغيرها.

مصرف سورية المركزي:

تم إحداثه بالمرسوم التشريعي رقم 87 لعام 1953م، وهو يعمل لصالح الاقتصاد الوطني من خلال تحديد حجم الكتلة النقدية المطروحة للتداول، وتوزيع الاعتمادات، والمحافظة على قيمة الليرة السورية، فهو مؤسسة لإصدار النقد، ويسمى أيضاً مصرف المصارف.

وهو يمارس مهامه عن طريق المصارف التخصصية الأخرى التي تعمل في نطاق الاقتصاد الوطني، لذلك فهو لا يتعامل مع الأشخاص بشكل مباشر، وإنما بشكل غير مباشر عن طريق المصارف التخصصية.

ثالثاً: مصادر واستخدامات الأموال في المصارف التجارية:

1- مصادر أموال المصرف التجاري: تقسم إلى قسمين (داخلية وخارجية).

1)- وسائل التمويل الداخلية (الذاتية): أهمها:

أ- رأس المال الخاص بالمصرف.

ب- الاحتياطيات: وهي تقتطع من أرباح المصرف السنوية الصافية، وتصل نسبتها إلى حوالي 35٪ إلى أن يبلغ مجموع هذه الاحتياطيات نصف رأس المال المخصص للمصرف التجاري.

ج- المؤونات والأرباح المحتجزة: وهي المبالغ التي تحمل سنوياً على أرباح الدورة المالية بهدف تغطية بعض الخسائر المتوقعة في موجودات المصرف، او الزيادة في خصومه كالديون المشكوك في تحصيلها، وغيرها.

2)- <u>وسائل التمويل الخارجية (من الغير):</u> أهمها:

أ- الودائع بأشكالها كافة.

ب- القروض من المصرف المركزي.

ج- القروض من المصارف الأخرى.

2- **استخدامات أموال المصرف التجاري:**

أ- منح القروض والسلف.

ب- المتاجرة بالعملات الأجنبية، وبالأوراق المالية.

ت- منح الكفالات المصرفية.

ث- منح الاعتمادات المستندية.

ج- حسم الأوراق التجارية.

الحسابات الجارية الدائنة والودائع

أولاً: مفهوم الحساب الجاري:

هو وحدات نقدية مودعة لدى المصرف يحق لصاحبها سحبها في أي وقت يشاء، فهو من أهم الحسابات التي تفتحها المصارف لزبائنها، حيث يضم الأموال التي يودعها التجار، والصناعيون لاستغلاله في تسهيل أعمالهم التجارية، فهو يمثل وعاء يقوم الزبون بإيداع مبلغ من المال فيه على أن يلتزم المصرف بردّ ذلك المبلغ، أو أي جزء منه بمجرد طلب صاحب الحساب لذلك بواسطة أوامر الدفع، أو الشيكات التي يحررها صاحب الحساب لنفسه، أو لأي مستفيد آخر.

ثانياً: مفهوم حساب الودائع:

يتكون هذا الحساب من الأموال التي يودعها أشخاص (من غير التجار أو الصناعيين) كالمزارعين، والموظفين والعمال وغيرهم من صغار المدخرين.

ثالثاً: المعالجة المحاسبية لعمليات الحسابات الجارية الدائنة، والودائع:

لدينا نوعان من العمليات (عمليات الإيداع، وعمليات السحب).

1- عميات الإيداع في الحسابات الجارية الدائنة والودائع:

- إيداع نقدي.
- إيداع بشيك.
- إيداع عن طريق التحويل من حساب جاري دائن إلى وديعة، أو العكس.

أ- <u>الإيداع النقدي</u>:

عند إيداع مبلغ نقدي في المصرف كحساب جاري دائن يسجل المصرف القيد التالي:

××× من حـ/الصندوق ××× إلى حـ/الحسابات الجارية الدائنة (قطاع عام أو خاص أو تعاوني، ...) <u>إثبات إيداع مبلغ في الحساب الجاري الدائن</u>

ملاحظة: يتم ذكر عبارة (قطاع خاص) إذا كان المودع شخص أو شركة خاصة، أما إذا كان المودع شركة عامة، أو مؤسسة عامة فيتم ذكر عبارة (قطاع عام)، وكذلك الامر إذا كان المودع تابعاً للقطاع المشترك، أو التعاوني.

وعند إيداع مبلغ نقدي في المصرف كوديعة لأجل يسجل المصرف القيد التالي:

××× من حـ/الصندوق
××× إلى حـ/الودائع لأجل (6 شهور، أو سنة)
إثبات إيداع مبلغ كوديع لأجل

ب- <u>الإيداع بواسطة الشيكات</u>:

ويكون ذلك عندما يقدم الزبون شيكاً مسحوباً لصالحه على أحد زبائن المصرف، أو على أحد فروع المصرف، أو على أحد المصارف الأخرى، وهنا تختلف المعالجة المحاسبية باختلاف موقع الشخص المسحوب عليه الشيك كما يلي:

<u>الاحتمال الأول</u>: أن يكون الشيك مسحوباً على زبون تابع للمصرف التجاري نفسه:

في هذه الحالة يتم حسم قيمة الشيك من الحساب الجاري للمسحوب عليه الشيك، وإيداع هذه القيمة في الحساب الجاري أو الودائع للشخص المسحوب لصالحه الشيك (صاحب الشيك)، وذلك كما يلي:

1- حسم قيمة الشيك من الحساب الجاري للمسحوب عليه:

××× من حـ/ الحساب الجاري الدائن (للمسحوب عليه الشيك)
××× إلى حـ/الشيكات
إثبات حسم قيمة الشيك من الحساب الجاري للمسحوب عليه

2- تسجيل قيمة الشيك في الحساب الجاري، أو الوديعة لصاحب الشيك:

××× من حـ/ الشيكات
××× إلى حـ/ الحساب الجاري الدائن (لصاحب الشيك)
××× أو إلى حـ/ الودائع لأجل (لصاحب الشيك)
إثبات تسجيل قيمة الشيك في الحساب الجاري أو الوديعة لصاحب الشيك

ملاحظة: يمكن دمج القيدين السابقين بقيد واحد كما يلي:

××× من حـ/ الحساب الجاري الدائن (للمسحوب عليه الشيك)
××× إلى حـ/ الحساب الجاري الدائن (لصاحب الشيك)
××× أو إلى حـ/ الودائع لأجل (لصاحب الشيك)
إثبات حسم قيمة الشيك من الجاري الدائن للمسحوب عليه وتسجيلها في الحساب الجاري أو الوديعة لصاحب الشيك

ملاحظة: يمكن اختصار عبارة (حساب جاري دائن) كما يلي: / ح. ج. دائن/.

الاحتمال الثاني: أن يكون الشيك مسحوباً على زبون تابع لأحد المصارف الأخرى (سواء أحد فروع المصرف التجاري أو أحد المصارف الأخرى):

في هذه الحالة يتم حسم قيمة الشيك من الحساب الجاري للمصرف التابع له الزبون المسحوب عليه الشيك (لأن المصارف تتعامل فيما بينها بواسطة الحساب الجاري)، تسجيل صافي القيمة لصالح الزبون صاحب الشيك في حسابه الجاري، أو الوديعة بعد اقتطاع عمولة تحصيل الشيكات:

5000 من حـ/ الفروع / ح.ج
أو من حـ/ المصرف (الصناعي أو الزراعي أو ....) / ح.ج
إلى مذكورين
4950 حـ/ ح. ج. دائن / قطاع خاص أو عام أو ...
50 حـ/ عمولة تحصيل الشيكات
إثبات حسم قيمة الشيك من جاري الفروع أو المصارف الأخرى التابع لها المسحوب عليه وتسجيل الصافي في الحساب الجاري الدائن لصاحب الشيك

ت- الإيداع في الحسابات الجارية الدائنة والودائع عن طريق التحويل فيما بينهما:

- التحويل من وديعة إلى حساب جاري دائن:

××× من حـ/ الودائع لأجل (6 شهور، أو سنة)
××× إلى حـ/ ح. ج. دائن / قطاع خاص أو عام أو ...
إثبات تحويل الوديعة أو جزء منها إلى حساب جاري دائن

- التحويل من حساب جاري دائن إلى وديعة:

××× من حـ/ ح. ج. دائن / قطاع خاص أو عام أو ...
××× إلى حـ/ الودائع لأجل (6 شهور، أو سنة)
إثبات التحويل من حساب جاري دائن إلى وديعة

مثال: إليك حركة الحساب الجاري الدائن، والودائع للزبون حسان لدى أحد فروع المصرف التجاري السوري خلال النصف الأول من العام:

1- في 1 / 1 أودع الزبون حسان مبلغ 800,000 ل.س نقداً طالباً من البنك فتح حساب جاري دائن بنصف المبلغ والباقي وديعة لمدة 6 أشهر.

2- في 5 / 2 أودع حسان شيكاً بمبلغ 500,000 ل.س مسحوب على الزبون حسين لدى المصرف نفسه، وطلب حسان إضافة المبلغ إلى حسابه الجاري الدائن، فقام المصرف بعملية الحسم والإيداع في نفس الوقت.

3- في 7 / 3 أودع حسان شيكاً بمبلغ 100,000 ل.س مسحوب على زبون تابع للمصرف الصناعي، وطلب حسان إضافة المبلغ إلى حساب وديعته، فقام المصرف بالعملية بعد اقتطاع عمولة تحصيل مقدارها 1٪.

4- في 5 / 6 طلب حسان من البنك إضافة مبلغ 50,000 ل.س إلى حسابه الجاري الدائن عن طريق التحويل من حساب وديعته لأجل الموجودة لدى المصرف نفسه.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة للعمليات السابقة في تواريخ حدوثها في دفاتر المصرف التجاري.

الحل:

1)- في 1 / 1:

800,000 من حـ/ الصندوق
إلى مذكورين
400,000 حـ/ ح. ج. دائن / قطاع خاص
400,000 حـ/ الودائع لأجل (6 شهور)

2)- في 5 / 2:

500,000 من حـ/ ح. ج. دائن / قطاع خاص (للزبون حسين)
500,000 حـ/ الشيكات
حسم قيمة الشيك من الحساب الجاري الدائن للزبون حسين

500,000 من حـ/ الشيكات
500,000 حـ/ ح. ج. دائن / قطاع خاص (للزبون حسان)
إضافة قيمة الشيك إلى الحساب الجاري الدائن للزبون حسان

أو:

500,000 من حـ/ / ح. ج. دائن / قطاع خاص (للزبون حسين)
500,000 حـ/ ح. ج. دائن / قطاع خاص (للزبون حسان)
حسم قيمة الشيك من الجاري الدائن للزبون حسين وإضافتها إلى الحساب الجاري الدائن للزبون حسان

3)- في 7 / 3 :

100,000 من حـ/ المصرف الصناعي / ح.ج
إلى مذكورين
99,000 حـ/ الودائع لأجل (6 شهور)
1,000 حـ/ عمولة تحصيل الشيكات (100000 × 1٪)
حسم قيمة الشيك من المصرف الصناعي وتسجيل صافي القيمة في وديعة الزبون حسان

4)- في 5 / 6 :

50,000 من حـ/ الودائع لأجل (6 شهور)
50,000 إلى حـ/ ح. ج. دائن / قطاع خاص
إثبات تحويل جزء من الوديعة إلى الحساب الجاري الدائن للزبون حسان

2- عميات السحب من الحسابات الجارية الدائنة والودائع:

يمكن أن تأخذ عملية السحب أحد الأشكال التالية:

- السحب النقدي.
- السحب بشيكات (خاص بالسحب من الحسابات الجارية فقط).
- السحب عن طريق التحويل بين الحسابات الجارية الدائنة، والودائع.

أ- **السحب النقدي:** يتم إثبات عملية السحب في دفاتر المصرف التجاري بالقيد التالي:

××× من حـ/ الحساب الجاري الدائن ××× أو من حـ/ الودائع لأجل ××× إلى حـ/ الصندوق إثبات عملية السحب من الحساب الجاري أو الوديعة

ب- **السحب عن طريق الشيكات:** هذا يتم فقط للحسابات الجارية الدائنة، أما الودائع فلا تقبل المصارف التجارية سحب شيكات على حساباتها.

وكما في حالة الإيداع بواسطة الشيكات فإن لشيك المسحوب على الحساب الجاري الدائن إما أن يكون مسحوباً لصالح زبون تابع للمصرف نفسه، أو لصالح زبون تابع لأحد الفروع الأخرى للمصرف التجاري، أو لصالح زبون تابع لأحد المصارف الأخرى كالمصرف العقاري أو الصناعي أو الزراعي أو .... إلخ.

وفيما يلي توضيح لكل احتمال منهما:

الاحتمال الأول: أن يكون الشيك مسحوباً لصالح زبون تابع للمصرف التجاري نفسه (له حساب جاري أو وديعة في المصرف نفسه) :

في هذه الحالة يتم أولاً حسم قيمة الشيك من الحساب الجاري الدائن لصاحب الشيك، ثم يتم التصرف بالقيمة بناءً على رغبة صاحب الشيك (المستفيد)، وذلك كما يلي:

- حسم قيمة الشيك من الحساب الجاري الدائن لصاحب الشيك:

××× من حـ/ الحساب الجاري الدائن (للمسحوب عليه الشيك) ××× إلى حـ/الشيكات إثبات حسم قيمة الشيك من الحساب الجاري للمسحوب عليه

- التصرف بقيمة الشيك بناءً على رغبة صاحب الشيك (المستفيد)، فإذا طلب من المصرف تسليمه قيمة الشيك نقداً يسجل المصرف القيد التالي:

××× من حـ/ الشيكات	
	××× إلى حـ/ الصندوق

أما إذا طلب فتح حساب جاري دائن، أو وديعة، أو كلاهما معاً يكون القيد:

××× من حـ/ الشيكات	
إلى مذكورين	
××× حـ/ ح. ج. دائن / قطاع	
××× حـ/ الودائع لأجل (6 شهور)	

ملاحظة: يمكن دمج القيدين السابقين بقيد واحد كما يلي:

××× من حـ/ الحساب الجاري الدائن (للمسحوب عليه الشيك)	
إلى مذكورين	
××× حـ/ الحساب الجاري الدائن (لصاحب الشيك أو المستفيد)	
××× حـ/ الصندوق	
××× حـ/ الودائع لأجل (لصاحب الشيك أو المستفيد)	

الاحتمال الثاني: أن يكون الشيك مسحوباً لصالح زبون تابع لأحد المصارف الأخرى (سواء أحد فروع المصرف التجاري أو أحد المصارف الأخرى):

في هذه الحالة يتم أولاً حسم قيمة الشيك من الحساب الجاري الدائن للمسحوب عليه ، ثم تتم إضافة قيمة الشيك لحساب المصرف التابع له المستفيد كما يلي:

- حسم قيمة الشيك من الحساب الجاري الدائن للمسحوب عليه:

××× من حـ/ الحساب الجاري الدائن (للمسحوب عليه الشيك)
××× إلى حـ/الشيكات
إثبات حسم قيمة الشيك من الحساب الجاري للمسحوب عليه

- إضافة قيمة الشيك لحساب المصرف التابع له المستفيد:

××× من حـ/ الشيكات
××× إلى حـ/ المصرف (الزراعي، أو العقاري، أو ...)/ ح. ج.
××× أو إلى حـ/ الفروع/ ح. ج.

ملاحظة: يمكن دمج القيدين السابقين بقيد واحد كما يلي:

××× من حـ/ الحساب الجاري الدائن (للمسحوب عليه الشيك)
××× إلى حـ/ المصرف (الزراعي، أو العقاري، أو ...)/ ح. ج.
××× أو إلى حـ/ الفروع/ ح. ج.

ت- السحب من الحسابات الجارية الدائنة والودائع عن طريق التحويل فيما بينهما:

- التحويل من وديعة إلى حساب جاري دائن:

××× من حـ/ الودائع لأجل (6 شهور، أو سنة)
××× إلى حـ/ ح. ج. دائن / قطاع خاص أو عام أو ...
إثبات تحويل الوديعة أو جزء منها إلى حساب جاري دائن

- التحويل من حساب جاري دائن إلى وديعة:

××× من حـ/ ح. ج. دائن / قطاع خاص أو عام أو ...
××× إلى حـ/ الودائع لأجل (6 شهور، أو سنة)
إثبات التحويل من حساب جاري دائن إلى وديعة

مثال: إليك حركة الحساب الجاري الدائن، والودائع للزبون حسن لدى أحد فروع المصرف التجاري السوري خلال النصف الأول من العام:

1- في 1 / 1 كان رصيد حساب الودائع لأجل، والحسابات الجارية الدائنة للزبون حسن 300,000 ، 800,000 ل.س على التوالي.
2- في 5 / 2 سحب حسن نقداً مبلغ 100,000 ل.س من حساب الودائع لأجل، ومبلغ 100,000 ل.س من الحساب الجاري الدائن.
3- في 10 / 3 حرر حسن شيكاً بمبلغ 50,000 ل.س على حسابه الجاري، وطلب قبض قيمته نقداً، فدفعها له المصرف.
4- في 15 / 4 حرر حسن شيكاً بمبلغ 30,000 ل.س على حسابه الجاري الدائن سجله المصرف في الحساب الجاري الدائن للزبون وليد لدى المصرف نفسه.
5- في 20 / 5 حرر حسن شيكاً بمبلغ 10,000 ل.س على حسابه الجاري الدائن سجله المصرف لصالح زبون تابع للمصرف الصناعي.
6- في 25 / 6 طلب حسن من المصرف تحويل مبلغ 200,000 ل.س من حسابه الجاري الدائن إلى وديعة لأجل في نفس المصرف.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة للعمليات السابقة في تواريخ حدوثها في دفاتر المصرف التجاري.

الحل:

1- في 1 / 1 : لا يسجل قيد.
2- في 5 / 2 :

من مذكورين	
100,000 حـ/ الحساب الجاري الدائن / قطاع خاص	
100,000 حـ/ الودائع لأجل	
	200,000 إلى حـ/ الصندوق
إثبات عملية السحب من الحساب الجاري و الوديعة	

3- في 10 / 3 :

- حسم قيمة الشيك من الحساب الجاري الدائن لصاحب الشيك:

50,000 من حـ/ الحساب الجاري الدائن 50,000 إلى حـ/الشيكات إثبات حسم قيمة الشيك من الحساب الجاري الدائن

- التصرف بقيمة الشيك بناءً على رغبة صاحب الشيك (المستفيد)، وهنا طلب الزبون من المصرف تسليمه قيمة الشيك نقداً، لذلك يسجل المصرف القيد التالي:

50,000 من حـ/ الشيكات 50,000 إلى حـ/ الصندوق

ملاحظة: يمكن دمج القيدين السابقين بقيد واحد كما يلي:

50,000 من حـ/ الحساب الجاري الدائن / قطاع خاص 50,000 إلى حـ/ الصندوق

4- في 15 / 4 :

- حسم قيمة الشيك من الحساب الجاري الدائن لصاحب الشيك:

30,000 من حـ/ الحساب الجاري الدائن (حسن) 30,000 إلى حـ/الشيكات إثبات حسم قيمة الشيك من الحساب الجاري الدائن للزبون حسن

- تسجيل قيمة الشيك لحساب الزبون وليد، هنا يسجل المصرف القيد التالي:

30,000 من حـ/ الشيكات
30,000 إلى حـ/ الحساب الجاري الدائن (وليد)

ملاحظة: يمكن دمج القيدين السابقين بقيد واحد كما يلي:

30,000 من حـ/ الحساب الجاري الدائن (حسن)
30,000 إلى حـ/ الحساب الجاري الدائن (وليد)

5- في 20 / 5 :

- حسم قيمة الشيك من الحساب الجاري الدائن للزبون حسن:

10,000 من حـ/ الحساب الجاري الدائن (حسن)
10,000 إلى حـ/الشيكات
إثبات حسم قيمة الشيك من الحساب الجاري الدائن للزبون حسن

- تسجيل قيمة الشيك لصالح زبون المصرف الصناعي، هنا يسجل المصرف القيد التالي:

10,000 من حـ/ الشيكات
10,000 إلى حـ/ المصرف الصناعي/ ح. ج.

ملاحظة: يمكن دمج القيدين السابقين بقيد واحد كما يلي:

10,000 من حـ/ الحساب الجاري الدائن (حسن)
10,000 إلى حـ/ المصرف الصناعي/ ح. ج.

6- في 6/25 :

200,000 من حـ/ الحساب الجاري الدائن / قطاع خاص 200,000 إلى حـ/ الودائع لأجل.

رابعاً: الفوائد على الودائع لأجل :

يوجد نوعان من الودائع لأجل:

- ودائع لمدة 6 أشهر : تحسب عليها فائدة بمعدل 7٪.
- ودائع لمدة سنة : تحسب عليها فائدة بمعدل 8٪.

وهذه النسب غير ثابتة، وإنما تتغير بحسب القوانين من فترة إلى أخرى، وعند حساب الفائدة على الودائع لأجل تتم مراعاة ما يلي :

- يبدأ سريان المدة من اليوم التالي ليوم الإيداع، وينتهي في اليوم السابق ليوم السحب.
- إذا سحبت الوديعة، أو جزء منها قبل انتهاء المدة المحددة لها، ولو بيوم واحد يفقد صاحبها حقه في الفائدة على الجزء المسحوب.
- عدد أيام السنة ثابت / 365 / يوماً، وعدد أيام الأشهر يكون بحسب الشهر 30 يوم، أو 31 يوم.
- عندما يكون عدد أيام شهر شباط 29 يوماً، وليس 28 يوماً تكون السنة كبيسة، ولمعرفة هل السنة كبيسة، أم عادية نقوم بتقسيم رقم السنة على / 4 /، فإذا كان الناتج رقماً صحيحاً (بدون فواصل) تكون السنة كبيسة، فمثلاً:
  سنة 2004 : (2004 ÷ 4 = 501) وبالتالي: هذه السنة كبيسة (عدد أيام شهر شباط فيها 29 يوم) .
  سنة 2006 : (2006 ÷ 4 = 501.5) وبالتالي: هذه السنة عادية وليست كبيسة.

مثال: في 1 / 3 / 2019 م أودع التاجر محمد مبلغ 80,000 ل.س لوديعة لأجل لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد، وفي 1 / 7 قام محمد بسحب 30,000 ل.س من الوديعة، وسحب الباقي في نهاية مدة الإيداع المتفق عليها.

المطلوب: حساب مقدار الفائدة على هذه الوديعة.

الحل: تم الإيداع في 1 / 3 لمدة 6 أشهر، أي تنتهي فترة الإيداع في 1 / 9 ، وبالتالي يبدأ سريان المدة اعتباراً من 2 / 3 وينتهي في 31 / 8 ، وكل مبلغ يتم سحبه قبل 1 / 9 لا يتم احتساب فائدة عليه، لذلك ففي مثالنا هذا تحسب الفائدة على المبلغ المتبقي من الوديعة، ومقداره 50,000 ل.س، وتحسب الأيام بحسب الأشهر كما يلي:

آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	المجموع
30 = (1-31)	30	31	30	31	31	183

وبالتالي: تكون الفائدة كما يلي:

الفائدة = المبلغ × المدة × معدل الفائدة = 50,000 × (365/183) × 7٪ = 1755 ل.س

ملاحظة: لا تحتسب فائدة على الحساب الجاري الدائن لأن المصرف يعتبر نفسه يقدم خدمة لأصحاب هذه الحسابات، وهي حفظ أموالهم لديه، وبما ان صاحب الحساب الجاري الدائن يحق له سحبه، أو سحب جزء منه متى يشاء فإن هذا الأمر يؤدي إلى عدم إعطاء المصرف فرصة للاستفادة من هذه المبالغ باعتبار أنها معرضة للسحب في أي لحظة.

المعالجة المحاسبية للفوائد على الودائع لأجل:

عند المعالجة المحاسبية للفوائد على الودائع يجب التمييز بين الحالتين التاليتين:

1- الوديعة تبدأ، وتنتهي في نفس العام، كأن يتم الإيداع في 1 / 4 ولمدة 6 أشهر، أي تستحق الفائدة في 1 / 10
2- الوديعة تبدأ في العام الحالي وتنتهي في العام القادم.

وفيما يلي شرح لهاتين الحالتين:

<u>الحالة الأولى: الوديعة تبدأ وتنتهي في نفس العام، كأن يتم الإيداع في 1 / 4 ولمدة 6 أشهر، أي تنتهي مدة الوديعة وتستحق الفائدة عنها في 1 / 10:</u>

في هذه الحالة يسجل المصرف القيد التالي بتاريخ استحقاق الفائدة على الوديعة في 10/1 :

×××	من حـ/ فوائد الودائع لأجل
	××× إلى حـ/ فوائد الودائع لأجل المستحقة وغير المدفوعة.

ويتم التصرف بمبلغ الفائدة بناء على رغبة الزبون صاحب الوديعة، فإما أن يطلب من المصرف دفع الفائدة له نقداً، أو إضافتها إلى أصل الوديعة، أو إضافتها إلى حسابه الجاري الدائن، وفي كل الحالات يتم اقتطاع ضريبة بمعدل معين للدوائر المالية على مبلغ الفائدة، ويكون القيد المحاسبي كما يلي:

××× من حـ/ فوائد الودائع لأجل المستحقة وغير المدفوعة.
إلى مذكورين
××× حـ/ الصندوق
××× أو حـ/ الودائع لأجل
××× أو حـ/ ح. ج. دائن
××× حـ/ ضريبة الفوائد المدينة

حيث يتم دفع الضريبة فيما بعد للدوائر المالية، ونلاحظ عند احتجاز مبلغ الضريبة كان دائناً، وذلك لأن المصرف أنشأ التزام عليه تجاه الدوائر المالية، والالتزام دائن وعند تسويته يُجعل مديناً، لذلك فمبلغ الضريبة لا يعتبر إيراداً للمصرف وإنما التزام عليه تجاه الدوائر المالية، حيث يتم تسجيل القيد التالي عند دفع الضريبة للدوائر المالية:

××× من حـ/ ضريبة الفوائد المدينة
××× إلى حـ/ الصندوق

الحالة الثانية: الوديعة تبدأ في العام الحالي، وتنتهي في العام القادم، كأن يتم الإيداع في 1 / 10 من العام الحالي ولمدة 6 أشهر، أي تنتهي مدة الوديعة وتستحق الفائدة عنها في 1 / 4 من العام القادم:

في هذه الحالة يقوم المصرف في 31 /12 من العام الحالي بإثبات الجزء المستحق من الفائدة، وغير الواجب السداد (يُسمَّى غير واجب السداد لأن الفائدة على الوديعة لا تصبح واجبة السداد إلا بعد انتهاء مدة الوديعة المتفق عليها، وإنما يتم احتساب هذا الجزء تطبيقاً لمبدأ مقابلة الإيرادات والمصروفات، والذي يعني تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروفات وإيرادات)، ويكون القيد المحاسبي في 12/31 من العام الحالي كما يلي:

××× من حـ/ فوائد الودائع لأجل
××× إلى حـ/ فوائد الودائع لأجل المستحقة وغير واجبة السداد.

وعند نهاية مدة الوديعة في 1 / 4 من العام القادم يتم إثبات الفائدة المستحقة، وذلك عن المدة من 1/1 إلى 3/31 وذلك كما يلي:

××× من حـ/ فوائد الودائع لأجل	
	××× إلى حـ/ فوائد الودائع لأجل المستحقة وغير المدفوعة.

ويتم التصرف بمبلغ الفائدة بناء على رغبة الزبون صاحب الوديعة بعد اقتطاع مبلغ الضريبة المترتبة على الفائدة حيث يسجل القيد التالي:

من مذكورين	
××× حـ/ فوائد الودائع لأجل المستحقة وغير واجبة السداد.	
××× حـ/ فوائد الودائع لأجل المستحقة وغير المدفوعة.	
	إلى مذكورين
	××× حـ/ الصندوق
	××× أو حـ/ الودائع لأجل
	××× أو حـ/ ح. ج. دائن
	××× حـ/ ضريبة الفوائد المدينة

وعند دفع الضريبة للدوائر المالية يكون القيد:

××× من حـ/ ضريبة الفوائد المدينة	
	××× إلى حـ/ الصندوق

مثال (1): إليك حركة حساب الودائع لأجل للزبون خالد لدى أحد فروع المصرف التجاري السوري خلال النصف الأول من العام:

1- في 2019/5/1 قام المصرف بفتح حساب وديعة لأجل للزبون خالد لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد، وذلك عن طريق شيك بقيمة 1000,000 ل.س مسحوب على المصرف الزراعي.

2- في 2015/6/5 طلب خالد من المصرف تحويل مبلغ 500,000 ل.س من وديعته إلى حساب جاري دائن في نفس المصرف فقام المصرف بذلك.

3- في 2015/12/31 طلب خالد من المصرف دفع مبلغ الفائدة المستحقة له على وديعته نقداً فقام المصرف بذلك بعد أن حسم الضريبة المتوجبة على مبلغ الفائدة بمعدل 10.5%

المطلوب:

1- إثبات القيود المحاسبية اللازمة للعمليات السابقة في تواريخ حدوثها في دفاتر المصرف التجاري.

2- احتساب الفوائد على الوديعة، وتسجيل القيود اللازمة في 12/31.

الحل:

1- في 2019/5/1 :

1,000,000 من حـ/ المصرف الزراعي/ح. ج	
	1,000,000 إلى حـ/الشيكات

1,000,000 من حـ/ الشيكات	
	1,000,000 إلى حـ/ الودائع لأجل

ملاحظة: يمكن دمج القيدين السابقين بقيد واحد كما يلي:

1,000,000 من حـ/ المصرف الزراعي/ح. ج	
	1,000,000 إلى حـ/ الودائع لأجل

2- في 2015/6/5 :

500,000 حـ/ الودائع لأجل 500,000 إلى حـ/ الحساب الجاري الدائن / قطاع خاص

وبما أن الوديعة تم إيداعها في 2015/5/1 ولمدة 6 أشهر فإنها تنتهي في 2015/11/1 لذلك في هذا التاريخ (2015/11/1) تصبح الفائدة على الوديعة مستحقة وواجبة السداد، ويتم احتسابها كما يلي:

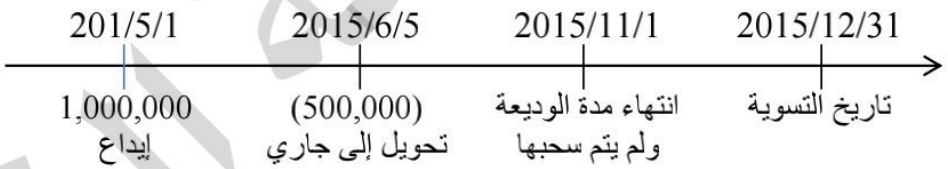

- في 2015/11/1 تحسب الفائدة على ال 500,000 ل.س المتبقية من الوديعة، وذلك كما يلي:

الفائدة من 5/2 إلى 11/1 (حيث أن 11/1 هو يوم السحب المفترض، لكن الوديعة لم تسحب في هذا اليوم بل تم تجديدها لذلك يتم احتساب هذا اليوم من أجل حساب الفائدة على الوديعة):

الفائدة = 500,000 × 7% × 184 / 365 = 17644 ل.س فائدة مستحقة غير مدفوعة.

17644 من حـ/ فوائد الودائع لأجل 17644 إلى حـ/ فوائد الودائع لأجل المستحقة وغير المدفوعة.

- في 2015/12/31 : معالجة الفوائد:

- الفائدة من 11/2 حتى 12/31 :

= 500,000 × 7% × 61 / 365 = 5849 ل.س فائدة مستحقة غير واجبة السداد لعدم مرور 6 أشهر على الإيداع الثاني، لكن المصرف يقوم باحتسابها لأنها نفقات استحقت في هذه الدورة المالية، ويجب تحميلها على نتائج هذا العام لأنها تخص هذا العام، وبالتالي في 2015/12/31 يتم تسجيل القيود التالية:

أ- إثبات الفوائد المستحقة وغير واجبة السداد:

5849 من حـ/ فوائد الودائع لأجل
5849 إلى حـ/ فوائد الودائع لأجل المستحقة وغير واجبة السداد.

ب- دفع مبلغ الفائدة المستحقة وغير المدفوعة إلى صاحب الوديعة بعد اقتطاع الضريبة:

17644 من حـ/ فوائد الودائع لأجل المستحقة وغير المدفوعة.
إلى مذكورين
15791 حـ/ الصندوق
1853 حـ/ ضريبة الفوائد المدينة (17644 × 10.5%)

ت- دفع الضريبة للدوائر المالية:

1853 من حـ/ ضريبة الفوائد المدينة
1853 إلى حـ/ الصندوق

ث- إقفال حساب فوائد الودائع لأجل في حساب الاستثمار:

1853 من حـ/ الاستثمار
1853 إلى حـ/ فوائد الودائع لأجل (17644 + 5849)

مثال (2): إليك حركة الحساب الجاري الدائن، و حساب الودائع لأجل للزبون محمد لدى أحد فروع المصرف التجاري السوري خلال النصف الثاني من عام 2019 :

1- في 2019/6/2 أودع محمد شيكاً بمبلغ 2000,000 ل.س طالباً من المصرف فتح حساب جاري دائن بالمبلغ، وفي اليوم نفسه حسم المصرف قيمة الشيك من الحساب الجاري الدائن للزبون حسين.
2- في 2019/8/5 طلب محمد من المصرف تحويل 70% من حسابه الجاري الدائن إلى وديعة لأجل لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد فقام المصرف بذلك.

3- في 2019/8/30 حرر محمد شيكاً بمبلغ 100,000 ل.س على حسابه الجاري الدائن، وطلب قبض القيمة نقداً، فقام المصرف بذلك.

4- في 2019/10/10 سحب محمد نقداً مبلغ 200,000 ل.س من حسابه الجاري الدائن بموجب أمر قبض.

5- في 2019/11/11 أضاف محمد مبلغ 500,000 ل.س إلى حسابه الجاري الدائن عن طريق التحويل من حساب الوديعة.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة للعمليات السابقة في تواريخ حدوثها في دفاتر المصرف التجاري، ومعالجة الفوائد المترتبة على حساب الوديعة، إذا علمت أن محمد طلب قبض قيمة الفوائد المستحقة له نقداً، فدفعها له المصرف، وتم تجديد الوديعة لفترة أخرى، علماً أن قيمة الضرائب على الفوائد 10%.

الحل:

1- في 2019/6/2 :

2,000,000 من حـ/ الحساب الجاري الدائن / قطاع خاص (حسين)	
2,000,000 إلى حـ/الشيكات	
حسم قيمة الشيك من الجاري الدائن لحسين	

2,000,000 من حـ/ الشيكات	
2,000,000 إلى حـ/ الحساب الجاري الدائن / قطاع خاص (محمد)	
فتح حساب جاري دائن لمحمد بقيمة الشيك	

ملاحظة: يمكن دمج القيدين السابقين بقيد واحد كما يلي:

2,000,000 من حـ/ الحساب الجاري الدائن / قطاع خاص (حسين)	
2,000,000 إلى حـ/ الحساب الجاري الدائن / قطاع خاص (محمد)	

2- في 2019/8/5 :

2,000,000 × 70% = 1,400,000 ل.س تحويل إلى وديعة

1,400,000 حـ/ الحساب الجاري الدائن / قطاع خاص 1,400,000 إلى حـ/ الودائع لأجل

3- في 2019/8/30 :

100,000 من حـ/ الحساب الجاري الدائن / قطاع خاص 100,000إلى حـ/الشيكات حسم قيمة الشيك من الجاري الدائن

100,000 من حـ/ الشيكات 100,000إلى حـ/الصندوق دفع قيمة الشيك نقداً

ملاحظة: يمكن دمج القيدين السابقين بقيد واحد كما يلي:

100,000 من حـ/ الحساب الجاري الدائن / قطاع خاص 100,000 إلى حـ/ الصندوق

4- في 2019/10/10 :

200,000 من حـ/ الحساب الجاري الدائن / قطاع خاص 200,000 إلى حـ/ الصندوق

5- في 2019/11/11 م: **معالجة الفوائد على حساب الوديعة:**

بما أن التحويل من الحساب الجاري الدائن إلى الوديعة تم في 2015/8/5 ولمدة 6 أشهر فإن تاريخ الإيداع هو 2019/8/5 وتنتهي مدة الوديعة بتاريخ 2020/2/5 ، لذلك فالفائدة عن المدة من 8/6 إلى 2019/12/31 تعتبر مستحقة وغير واجبة السداد، لأن الفائدة على الوديعة لا تصبح واجبة السداد إلا في نهاية المدة القانونية للوديعة، ومن ناحية أخرى فإن قيمة الوديعة في 2019/8/5 كانت 1,400,000 ل.س، ولكن في 2019/11/11 تم تحويل جزء منها إلى حساب جاري، لذلك سيتم طرح هذا الجزء المحول، وتحسب الفائدة على مبلغ الوديعة المتبقي.

ويمكن توضيح حركة الوديعة خلال التواريخ المختلفة كما يلي:

في 2019/12/31 : معالجة الفوائد:

- الفائدة من 8/6 حتى 12/31 :

= 900,000 × 7% × 148 / 365 = 25546 ل.س فائدة مستحقة غير واجبة السداد لعدم مرور 6 أشهر على الإيداع الثاني، لكن المصرف يقوم باحتسابها لأنها نفقات استحقت في هذه الدورة المالية، ويجب تحميلها على نتائج هذا العام لأنها تخص هذا العام، وبالتالي في 2015/12/31 يتم تسجيل القيد التالي:

25546 من حـ/ فوائد الودائع لأجل 25546 إلى حـ/ فوائد الودائع لأجل المستحقة وغير واجبة السداد.

إقفال حساب فوائد الودائع لأجل في حساب الاستثمار:

25546 من حـ/ الاستثمار 25546 إلى حـ/ فوائد الودائع لأجل

وفي 2020/2/5 يتم حساب قيمة الفوائد من 2020/1/1 إلى 2020/2/5 (لأن الوديعة لم يتم سحبها، وبالتالي يتم حساب اليوم الأخير ضمن المدة)

الفائدة= 900,000 × 7% × 36 / 365 = 6214 ل.س فائدة مستحقة غير مدفوعة

6214 من حـ/ فوائد الودائع لأجل
6214 إلى حـ/ فوائد الودائع لأجل المستحقة وغير المدفوعة.

ثم يتم دفع قيمة الفوائد من بداية الإيداع إلى نهايته بعد اقتطاع الضرائب المتوجبة:

من مذكورين
25546 حـ/ فوائد الودائع لأجل المستحقة وغير واجبة السداد.
6214 حـ/ فوائد الودائع لأجل المستحقة وغير المدفوعة.
إلى مذكورين
28584 حـ/ الصندوق
3176 حـ/ ضريبة الفوائد المدينة (31760 × 10%)

وعند دفع الضريبة للدوائر المالية يسجل المصرف القيد التالي:

3176 من حـ/ ضريبة الفوائد المدينة
3176 إلى حـ/ الصندوق

عمليات المصرف على السندات أو الأوراق التجارية

تعريف السندات (الأوراق التجارية):

هي صكوك قابلة للتداول تمثل حقاً نقدياً، وتستحق الدفع بمجرد الاطلاع، أو بعد أجل قصير، وهي تمثل أداة من أدوات الوفاء بالديون وضمان حقوق المتعاملين، ومن أهمها: الكمبيالات، والسندات الإذنية أو السندات لأمر.

ومن أهم عمليات المصرف على هذه الأوراق أو السندات التجارية ما يلي:

1- تحصيل السندات التجارية لحساب الزبائن مقابل عمولة سواء كان التحصيل ضمن المصرف، أو خارجه.
2- حسم السندات التجارية لصالح الزبائن قبل موعد استحقاقها.
3- منح الزبائن سلف، أو قروض بضمان تلك السندات.

وفيما يلي توضيح لكل عملية من هذه العمليات:

تحصيل السندات التجارية لحساب الزبائن:

هناك العديد من التجار والصناعيين الذين يقدمون سنداتهم التجارية التي يحصلون عليها نتيجة معاملاتهم مع الغير إلى المصرف الذي يتعاملون معه لكي يقوم بتحصيلها نيابة عنهم، وذلك مقابل عمولة معينة يتقاضاها المصرف منهم، وتكون **المعالجة المحاسبية لعملية تحصيل السندات** كما يلي:

1- عند استلام المصرف للسندات من الزبائن يتم تسجيلها بقيد نظامي كما يلي:

××× من حـ/ سندات تجارية مودعة برسم التحصيل	
	××× إلى حـ/ مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل
إثبات استلام المصرف للسندات المودعة من الزبائن وتعهده بتحصيلها	

2- يقوم المصرف بعد استلام السندات باستيفاء العمولة نقداً، أو حسماً من الحساب الجاري الدائن لصاحب السند:

××× من حـ/ الصندوق ××× أو من حـ/ ح.ج. دائن ××× إلى حـ/ عمولة تحصيل سندات

ملاحظة: لا يحق للزبون مطالبة المصرف بهذه العمولة في حال عدم تحصيل السندات لأي سبب كان.

3- بتاريخ استحقاق السندات يقوم المصرف بإعلام المسحوب عليه بضرورة الدفع، وهنا تختلف المعالجة المحاسبية تبعاً لمكان الاستحقاق (هل المسحوب عليه زبون للمصرف نفسه، أم زبون لمصرف آخر؟)، وبالتالي هنا نفرق بين الحالتين التاليتين:

- التحصيل ضمن المصرف المودعة لديه السندات (المسحوب عليه زبون للمصرف نفسه).
- التحصيل عن طريق أحد فروع المصرف التجاري، أو مصرف آخر (المسحوب عليه زبون لأحد فروع المصرف التجاري، أو لمصرف آخر).

الحالة الأولى: تحصيل السندات التجارية ضمن المصرف المودعة لديه السندات:

تحصل هذه الحالة عندما يكون المسحوب عليه السند عميلاً للمصرف نفسه، لذلك يتم إبلاغه بضرورة الدفع، وهنا يواجه المصرف أحد الاحتمالين التاليين:

الاحتمال الأول: أن يقوم المسحوب عليه بسداد قيمة السند نقداً، أو حسماً من حسابه الجاري الدائن.

الاحتمال الثاني: أن يمتنع المسحوب عليه عن السداد.

ويمكن توضيح المعالجة المحاسبية وفق الاحتمالين السابقين كما يلي:

الاحتمال الأول: قيام المسحوب عليه بسداد قيمة السند نقداً، أو حسماً من حسابه الجاري الدائن:

1- إثبات عملية القبض:

××× من حـ/ الصندوق ××× أو من حـ/ ح.ج. دائن(للمسحوب عليه) ××× إلى حـ/ محصلة التسديد

2- توزيع القيمة المحصلة (إما دفعها نقداً لصاحب السند أو تسجيلها في حسابه الجاري الدائن أو الودائع لأجل)

××× من حـ/ محصلة التسديد	
××× إلى حـ/ الصندوق	
××× أو إلى حـ/ ح.ج. دائن(لصاحب السند)	
××× أو إلى حـ/ ودائع لأجل	

3- إلغاء القيد النظامي الخاص باستلام السندات أول مرة، وذلك لأنها خرجت من حيازة المصرف، ويكون الإلغاء بمقدار السندات المحصلة:

××× من حـ/ مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل	
××× إلى حـ/ سندات تجارية مودعة برسم التحصيل	

الاحتمال الثاني: امتناع المسحوب عليه عن سداد قيمة السندات:

في هذه الحالة يقوم المصرف بإجراء الاحتجاج القانوني على المسحوب عليه، وحسم قيمة مصاريف الاحتجاج من الحساب الجاري الدائن لصاحب السند، وردّ السندات المرفوضة إلى أصحابها بقيد معاكس لقيد استلامها:

1- إجراء الاحتجاج القانوني، وإثبات مصاريفه:

××× من حـ/ مصاريف الاحتجاج	
××× إلى حـ/ الصندوق	

2- حسم قيمة مصاريف الاحتجاج من الحساب الجاري الدائن للساحب (المستفيد):

××× من حـ/ ح.ج. دائن(لصاحب السند)	
××× إلى حـ/ مصاريف الاحتجاج	

ملاحظة: في حال عدم الاتفاق بين المصرف وصاحب الورقة التجارية أو السند على إجراء الاحتجاج القانوني عند امتناع المسحوب عليه عن الدفع فإن المصرف يقوم فقط بعمل إشعار يفيد برفض التسديد، وتعاد الورقة التجارية المرفوضة أو السند إلى أصحابها، ثم يقوم المصرف بإلغاء القيد النظامي بقيمة هذه الاوراق المرفوضة دون إجراء احتجاج قانوني.

3- رد السندات المرفوضة إلى أصحابها عن طريق إلغاء القيد النظامي الخاص باستلامها:

××× من حـ/ مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل ××× إلى حـ/ سندات تجارية مودعة برسم التحصيل

مثال: فيما يلي بعض العمليات التي تمت لدى أحد فروع المصرف التجاري السوري خلال العام:

1- في 1 / 1 قدمت إلى المصرف أوراق تجارية بهدف تحصيلها لحساب الزبائن قيمتها 1,800,000 ل.س، وبلغت عمولة المصرف عن تحصيلها 20,000 ل.س قبضت نقداً.

2- في 1 / 2 حصل المصرف من هذه الأوراق ما قيمته 1,300,000 ل.س منها 300,000 ل.س نقداً، والباقي حسماً من الحسابات الجارية الدائنة للزبائن، وتم تحويل نصف المبلغ المحصل إلى الحسابات الجارية الدائنة للقطاع العام والباقي دفعه المصرف نقداً.

3- في 1 / 3 استحق سند قيمته 500,000 ل.س، وامتنع الزبون المسحوب عليه السند عن السداد فقام المصرف بإجراء الاحتجاج القانوني الذي بلغت مصاريفه 5000 ل.س دفعت نقداً.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة للعمليات السابقة في دفاتر المصرف التجاري السوري.

الحل:

1- في 1 / 1:

أ- عند استلام المصرف للسندات من الزبائن يتم تسجيلها بقيد نظامي كما يلي:

1,800,000 من حـ/ سندات تجارية مودعة برسم التحصيل 1,800,000 إلى حـ/ مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل إثبات استلام المصرف للسندات المودعة من الزبائن وتعهده بتحصيلها

ب- استيفاء العمولة نقداً:

20,000 من حـ/ الصندوق
20,000 إلى حـ/ عمولة تحصيل سندات

ملاحظة: - كما ذكرنا سابقاً- لا يحق للزبون مطالبة المصرف بهذه العمولة في حال عدم تحصيل السندات لأي سبب كان.

2- في 1 / 2 :

أ- إثبات القيمة المحصلة :

من مذكورين
1,000,000 حـ/ الصندوق
300,000 حـ/ ح.ج. دائن (للمسحوب عليه)
1,300,000 إلى حـ/ محصلة التسديد

ب- توزيع القيمة المحصلة (بين الحساب الجاري الدائن والدفع النقدي)

1,300,000 من حـ/ محصلة التسديد
إلى مذكورين
650,000 حـ/ الصندوق
650,000 حـ/ ح.ج. دائن(قطاع عام)

ت- إلغاء القيد النظامي الخاص باستلام السندات أول مرة، وذلك لأنها خرجت من حيازة المصرف، ويكون الإلغاء بمقدار السندات المحصلة:

1,300,000 من حـ/ مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل
1,300,000 إلى حـ/ سندات تجارية مودعة برسم التحصيل

3- في 1 / 3 :

أ- إجراء الاحتجاج القانوني، وإثبات مصاريفه:

5000 من حـ/ مصاريف الاحتجاج 5000 إلى حـ/ الصندوق

ب- حسم قيمة مصاريف الاحتجاج من الحساب الجاري الدائن للساحب (المستفيد):

5000 من حـ/ ح.ج. دائن (لصاحب السند) 5000 إلى حـ/ مصاريف الاحتجاج

ت- رد السندات المرفوضة إلى أصحابها عن طريق إلغاء القيد النظامي الخاص باستلامها:

500,000 من حـ/ مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل 500,000 إلى حـ/ سندات تجارية مودعة برسم التحصيل

الحالة الثانية: تحصيل السندات التجارية عن طريق فروع المصرف التجاري أو المصارف الأخرى:

تحصل هذه الحالة عندما يكون المسحوب عليه السند عميلاً لأحد فروع المصرف التجاري أو المصارف الأخرى، لذلك يقوم المصرف بإرسال الأوراق التجارية إلى فروعه، أو المصارف الأخرى ليتولوا تحصيل هذه الأوراق نيابة عنه، وهنا يقوم المصرف بتسجيل قيد نظامي يثبت من خلاله إرسال هذه السندات، وخروجها من حيازته إلى حيازة المصرف المرسلة إليه هذه السندات.

وتكون المعالجة المحاسبية كما يلي:

1- إثبات إرسال السندات إلى الفروع أو المصارف الأخرى للتحصيل:

××× من حـ/ سندات تجارية مودعة برسم التحصيل مرسلة للتحصيل
××× إلى حـ/ مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل

2- عند ورود إشعار من تلك الفروع أو المصارف يفيد بتحصيل قيمة هذه السندات يقوم المصرف بتسجيل قيمتها في حسابات تلك المصارف لديه، ولصالح العميل المستفيد بالقيد الآتي:

من مذكورين
××× حـ/ الفرع /.../
××× أو حـ/ المصرف (الزراعي، أو الصناعي، أو ....)
××× حـ/ عمولة تحصيل السندات
××× إلى حـ/ محصلة التسديد

ملاحظة: عمولة تحصيل السندات الواردة في الطرف المدين من القيد السابق هي العمولة التي يدفعها المصرف التجاري للمصارف لأخرى أو الفروع المرسلة إليها السندات للتحصيل، لذل فهي تعتبر مصروف بالنسبة للمصرف على عكس العمولة التي يتقاضاها المصرف من أصحاب السندات عند استلامها منهم للتحصيل، حيث تعتبر تلك العمولة إيراداً للمصرف.

3- توزيع القيمة المحصلة (إما دفعها نقداً لصاحب السند أو تسجيلها في حسابه الجاري الدائن أو الودائع لأجل):

××× من حـ/ محصلة التسديد
××× إلى حـ/ الصندوق
××× أو إلى حـ/ ح.ج. دائن(لصاحب السند)
××× أو إلى حـ/ ودائع لأجل

4- إلغاء القيدين النظاميين (القيد الخاص باستلام السندات أول مرة، وقيد إرسال السندات إلى الفروع أو المصارف الأخرى) ويكون الإلغاء بمقدار السندات المحصلة:

××× من حـ/ مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل
××× إلى حـ/ سندات تجارية مودعة برسم التحصيل

××× من حـ/ مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل مرسلة للتحصيل
××× إلى حـ/ سندات تجارية مودعة برسم التحصيل مرسلة للتحصيل

حالة امتناع المسحوب عليه عن سداد قيمة السندات بتاريخ الاستحقاق:

في حالة ورود إشعار من الفروع، أو المصارف الأخرى يفيد برفض المدين، أو المسحوب عليه دفع قيمة الورقة التجارية يقوم المصرف المرسل باسترداد هذه السندات أو الأوراق بقيد معاكس لقيد الإرسال، ثم يقوم بردّها لصاحبها بقيد معاكس لقيد استلامها منه، وهذا لا يمنع من احتساب العمولة المستحقة لهذه المصارف سواء تم التحصيل أم لم يتم، وقد تقوم هذه المصارف بإجراء بروتستو عدم الدفع (احتجاج قانوني) نيابة عن المصرف المرسل، وعلى نفقته على أن يقوم المصرف المرسل بتحميل نفقات الاحتجاج القانوني على العميل المستفيد.

حالة طلب الزبون صاحب السندات المودعة لدى المصرف برسم التحصيل استرداد سنداته قبل موعد استحقاقها:

تكون المعالجة المحاسبية في هذه الحالة كما يلي:

- إذا كانت هذه السندات لا تزال في حيازة المصرف يقوم المصرف بردّها لصاحبها عن طريق إلغاء القيد النظامي الخاص باستلامها منه.
- أما إذا كانت هذه السندات قد أرسلت إلى أحد فروع المصرف، أو إلى أحد المصارف الأخرى لتحصيلها فيقوم المصرف أولاً بإلغاء القيد النظامي الخاص بإرسالها إلى الفروع أو المصارف الأخرى، ثم يقوم بإلغاء القيد النظامي الخاص باستلام هذه السندات أول مرة من صاحبها.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه لا يحق للزبون صاحب الأوراق في هذه الحالة مطالبة المصرف بالعمولة المدفوعة سابقاً.

مثال: فيما يلي بعض العمليات التي تمت لدى أحد فروع المصرف التجاري السوري /فرع دمشق/ خلال النصف الأول من عام 2018:

1- في 1 / 1 كان لدى المصرف أوراق تجارية مودعة لديه بهدف تحصيلها لحساب الزبائن، فأرسل إلى فرع حمص جزء منها قيمته 400,000 ل.س، وجزء آخر إلى المصرف الصناعي قيمته 200,000 ل.س.

2- في 8 / 2 ورد إشعار من فرع حمص يفيد بتحصيل نصف قيمة السندات المرسلة إليه وتسجيل القيمة في حساب فرع دمشق لديه، وبلغت عمولة التحصيل 2000 ل.س، وقد قام فرع دمشق بدفع ربع القيمة المحصلة للزبون وتسجيل الباقي في حسابه الجاري الدائن.

3- في 9 / 3 ورد إشعار من المصرف الصناعي يفيد بعدم تحصيل نصف قيمة السندات المرسلة إليه نتيجة امتناع المسحوب عليه عن الدفع، وبتحصيل النصف الآخر نقداً، وتسجيل صافي القيمة في حساب فرع دمشق لديه بعد اقتطاع عمولة تحصيل مقدارها 1000 ل.س، ومصاري ف الاحتجاج التي دفعها عن الأوراق المرفوضة قيمتها 500 ل.س، وقد قام فرع دمشق بتسجيل قيمة السندات التي تم تحصيلها عن طريق المصرف الصناعي في الحساب الجاري الدائن لصاحب السندات.

4- في 15 / 4 طلب الزبون صاحب السندات التجارية المرسلة إلى فرع حمص لتحصيلها، والتي لم تحصل بعد باستردادها قبل موعد استحقاقها فقام فرع دمشق بذلك.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة للعمليات السابقة في دفاتر المصرف التجاري السوري/فرع دمشق/.

الحل:

1- في 1 / 1 : إثبات إرسال السندات إلى فرع حمص وإلى المصرف الصناعي للتحصيل:

600,000 من حـ/ سندات تجارية مودعة برسم التحصيل مرسلة للتحصيل 600,000 إلى حـ/ مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل مرسلة للتحصيل

2- في 8 / 2 :

أ- تسجيل قيمة السندات المحصلة عن طريق فرع حمص في حساب فرع حمص لدى فرع دمشق، ولصالح العميل المستفيد بالقيد الآتي:

من مذكورين
198,000 حـ/ فرع حمص /ح. ج
2000 حـ/ عمولة تحصيل السندات
200,000 إلى حـ/ محصلة التسديد

ب- توزيع القيمة المحصلة (بين الحساب الجاري الدائن والدفع النقدي)

200,000 من حـ/ محصلة التسديد
إلى مذكورين
50,000 حـ/ الصندوق(200,000 × ¼)
150,000 حـ/ ح.ج. دائن(لصاحب السند)

ت- إلغاء القيدين النظاميين (القيد الخاص باستلام السندات أول مرة، وقيد إرسال السندات إلى الفروع أو المصارف الأخرى) ويكون الإلغاء بمقدار السندات المحصلة:

200,000 من حـ/ مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل مرسلة للتحصيل
200,000 إلى حـ/ سندات تجارية مودعة برسم التحصيل مرسلة للتحصيل

200,000 من حـ/ مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل
200,000 إلى حـ/ سندات تجارية مودعة برسم التحصيل

3- في 9 / 3 :

أ- تسجيل صافي قيمة السندات المحصلة عن طريق المصرف الصناعي في حسابه لدى فرع دمشق، بالإضافة إلى مصاريف الاحتجاج بالقيد الآتي:

من مذكورين
98,500 حـ/ المصرف الصناعي /ح. ج
1000 حـ/ عمولة تحصيل السندات
500 حـ/ مصاريف الاحتجاج
100,000 إلى حـ/ محصلة التسديد

ب- توزيع القيمة المحصلة بين الحساب الجاري الدائن، وإقفال مصاريف الاحتاج:

100,000 من حـ/ محصلة التسديد
إلى مذكورين
150,000 حـ/ ح.ج. دائن(لصاحب السند)
500 حـ/ مصاريف الاحتجاج (لأنها تحسم من الحساب الجاري الدائن لصاحب السندات)

ت- إلغاء القيدين النظاميين (القيد الخاص باستلام السندات أول مرة، وقيد إرسال السندات إلى المصرف الصناعي)

ويكون الإلغاء بمقدار السندات المحصلة + المرفوضة:

200,000 من حـ/ مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل مرسلة للتحصيل
200,000 إلى حـ/ سندات تجارية مودعة برسم التحصيل مرسلة للتحصيل

200,000 من حـ/ مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل
200,000 إلى حـ/ سندات تجارية مودعة برسم التحصيل

4- في 15 / 4 :

أ- استرداد السندات من فرع حمص:

200,000 من حـ/ مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل مرسلة للتحصيل
200,000 إلى حـ/ سندات تجارية مودعة برسم التحصيل مرسلة للتحصيل

ب- رد السندات للعميل:

200,000 من حـ/ مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل 200,000 إلى حـ/ سندات تجارية مودعة برسم التحصيل

حسم السندات التجارية لصالح الزبائن قبل موعد استحقاقها:

تعريف الحسم: هو عملية مصرفية يقوم بموجبها الزبون صاحب الورقة التجارية بتقديمها إلى المصرف لقبض قيمتها قبل موعد استحقاقها مقابل اقتطاع مبلغ معين من هذه القيمة يعادل فائدة مبلغ السند من تاريخ الحسم إلى تاريخ الاستحقاق بالإضافة إلى عمولة تحصيل هذه السندات نيابة عن أصحابها، ومصاريف أخرى كنفقات البريد وغيرها.

وبعد عملية الحسم ودفع صافي قيمة السندات إلى أصحابها يستطيع المصرف أن يتصرف بهذه السندات بإحدى الطرق التالية:

1- احتفاظ المصرف بهذه السندات المحسومة حتى تاريخ استحقاقها، ثم يقوم بتحصيلها بنفسه.
2- قيام المصرف بإرسال هذه السندات المحسومة إلى الفروع أو المصارف الأخرى لتحصيل قيمتها نيابة عنه في تاريخ الاستحقاق.
3- قيام المصرف بإعادة حسم هذه السندات لدى المصرف المركزي.

أولاً: عملية حسم السندات، وتحصيل قيمتها من قبل المصرف الذي قام بعملية الحسم:

1- عند إجراء عملية الحسم يقوم المصرف بإدخال السندات المحسومة إلى محفظة السندات التجارية المحسومة بالقيد التالي:

×××	من حـ/ محفظة السندات التجارية المحسومة
	<u>إلى مذكورين</u>
×××	حـ/ ح.ج. دائن(لصاحب السند) أو حـ/الصندوق
×××	حـ/ فوائد الحسم الدائن (عمولة تحصيل + فوائد)

2- في تاريخ استحقاق السندات، وقيام المصرف بتحصيلها يسجل القيد التالي (وحسب طريقة التحصيل):

×××	من حـ/ ح.ج. دائن أو حـ/الصندوق
×××	إلى حـ/ محفظة السندات التجارية المحسومة

حالة امتناع المسحوب عليه السندات المحسومة عن السداد:

في هذه الحالة يقوم المصرف بإجراء الاحتجاج القانوني على المسحوب عليه، ودفع مصاريفه بالقيد التالي:

1- إجراء الاحتجاج القانوني، وإثبات مصاريفه:

××× من حـ/ مصاريف الاحتجاج	
	××× إلى حـ/ ح.ج. دائن(لصاحب السند) أو حـ/الصندوق

-2

أ- إذا كان لصاحب السندات المحسومة المرفوضة حساب جاري دائن لدى المصرف أو قام بدفع كل قيمتها أو جزء منها نقداً يتم إثبات ذلك ، وحسم قيمة مصاريف الاحتجاج بالقيد التالي:

××× من حـ/ ح.ج. دائن (لصاحب السند) أو حـ/ الصندوق	
<u>إلى مذكورين</u>	
××× حـ/ محفظة السندات التجارية المحسومة	
××× حـ/ مصاريف الاحتجاج	

ب- أما إذا لم يكن لصاحب السندات المحسومة المرفوضة حساب جاري دائن لدى المصرف أو لم يقم بدفع قيمتها للمصرف يقوم المصرف بما يلي:

- تحويل هذه السندات إلى (<u>سندات مستحقة ملاحقة قضائياً</u>) بالقيد التالي:

××× من حـ/ سندات تجارية محسومة مستحقة ملاحقة قضائياً	
	××× إلى حـ/ محفظة السندات التجارية المحسومة

- إذا تم تحصيل قيمة هذه السندات أو جزء منها يتم إثبات الجزء المحصل بحساب الصندوق، والجزء غير المحصل يعتبر ديناً معدوماً:

من مذكورين
××× حـ/ الصندوق (الجزء المحصل)
××× حـ/ ديون معدومة (الجزء غير المحصل)
××× إلى حـ/ سندات تجارية محسومة مستحقة ملاحقة قضائياً

مثال: فيما يلي بعض العمليات التي تمت لدى أحد فروع المصرف التجاري السوري /فرع دمشق/ خلال النصف الأول من عام 2018:

1- في 1 / 3 حسم المصرف سندات تجارية بقيمة اسمية 5,000,000 ل.س، وبلغت فوائد الحسم المستحقة عن حسمها 250,000 ل.س، وقد دفع المصرف نصف صافي القيمة نقداً، وسجل الباقي في الحسابات الجارية الدائنة للعملاء.

2- في 1 / 5 حصل المصرف من الأوراق التجارية المحسومة سابقاً مبلغ 1,500,000 ل.س نقداً، و1,000,000 ل.س حسماً من الحسابات الجارية الدائنة للعميل.

3- في 1 / 6 استحقت سندات قمتها 1,000,000 ل.س من السندات المحسومة سابقاً، فرفض الزبائن سدادها، فقام المصرف بإجراء الاحتجاج ودفع مصاريفه البالغة 15,000 ل.س نقداً، واستطاع المصرف تحصيل قيمتها مع المصاريف عن طريق الحسم من الحسابات الجارية الدائنة.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة للعمليات السابقة في دفاتر المصرف التجاري السوري.

1- في 1 / 3 : يقوم المصرف بإدخال السندات المحسومة إلى محفظة السندات التجارية المحسومة بالقيد التالي:

5,000,000 من حـ/ محفظة السندات التجارية المحسومة	
إلى مذكورين	
250,000	حـ/ فوائد الحسم الدائن (عمولة تحصيل + فوائد)
2,375,000	حـ/الصندوق
2,375,000	حـ/ ح.ج. دائن (لصاحب السند)

2- في 1 / 5 : إثبات تحصيل جزء من السندات المحسومة:

من مذكورين
1,500,000 حـ/ الصندوق
1,000,000من حـ/ ح.ج. دائن
2,500,000 إلى حـ/ محفظة السندات التجارية المحسومة

3- في 1 / 6 :

- إجراء الاحتجاج القانوني، وإثبات مصاريفه:

15000 من حـ/ مصاريف الاحتجاج
15000 إلى حـ/الصندوق

- حسم قيمة السندات المرفوضة مع مصاريف الاحتجاج من الحساب الجاري الدائن:

1,015,000 من حـ/ ح.ج. دائن (لصاحب السند)
إلى مذكورين
1,000,000 حـ/ محفظة السندات التجارية المحسومة
15000 حـ/ مصاريف الاحتجاج

ثانياً: حالة قيام المصرف بإرسال السندات المحسومة إلى الفروع، أو المصارف الأخرى لتحصيل قيمتها:

تتم المعالجة المحاسبية في هذه الحالة من خلال الخطوات التالية:

1- تسجيل عملية إرسال السندات بقيد نظامي يثبت خروج السندات المحسومة من حيازة المصرف إلى حيازة المصرف المرسلة إليه السندات:

××× من حـ/ سندات تجارية محسومة مرسلة للتحصيل
××× إلى حـ/ مقابل سندات تجارية محسومة مرسلة للتحصيل

2- عند وصول إشعار من المصرف المرسلة إليه السندات يفيد بتحصيل القيمة يقوم المصرف التجاري بتسجيل القيمة المحصلة على حساب تلك المصارف بعد اقتطاع عمولتها لقاء التحصيل كما يلي:

من مذكورين
××× حـ/ المصرف ..... /ح. ج
××× حـ/ عمولة تحصيل السندات
××× إلى حـ/ محفظة السندات التجارية المحسومة

3- إلغاء القيد النظامي الخاص بإرسال السندات المحسومة للتحصيل:

××× من حـ/ مقابل سندات تجارية محسومة مرسلة للتحصيل
××× إلى حـ/ سندات تجارية محسومة مرسلة للتحصيل

حالة امتناع المسحوب عليه السندات المحسومة عن السداد:

في هذه الحالة تقوم المصارف الأخرى بإجراء الاحتجاج القانوني على المسحوب عليه (إذا نص اتفاق مسبق بين الطرفين على ذلك)، ودفع مصاريفه، وعند وصول إشعار بذلك إلى المصرف التجاري يقوم بتسجيل قيمة هذه المصاريف لحساب تلك المصارف ، وتتم المعالجة المحاسبية كما يلي:

1- إثبات مصاريف الاحتجاج القانوني لحساب المصارف الأخرى:

××× من حـ/ مصاريف الاحتجاج
××× إلى حـ/ المصرف ..... /ح. ج

2- استرداد السندات المحسومة المرفوضة من المصارف الأخرى عن طريق إلغاء قيد الإرسال:

××× من حـ/ مقابل سندات تجارية محسومة مرسلة للتحصيل
××× إلى حـ/ سندات تجارية محسومة مرسلة للتحصيل

أ- إذا كان لصاحب السندات المحسومة المرفوضة حساب جاري دائن لدى المصرف أو قام بدفع كل قيمتها أو جزء منها نقداً يتم إثبات ذلك بالقيد التالي:

××× من حـ/ ح.ج. دائن (لصاحب السند) أو حـ/ الصندوق
××× إلى حـ/ محفظة السندات التجارية المحسومة

ب- أما إذا لم يكن لصاحب السندات المحسومة المرفوضة حساب جاري دائن لدى المصرف أو لم يقم بدفع قيمتها للمصرف يقوم المصرف بما يلي:

- تحويل هذه السندات إلى (سندات مستحقة ملاحقة قضائياً) بالقيد التالي:

××× من حـ/ سندات تجارية محسومة مستحقة ملاحقة قضائياً
××× إلى حـ/ محفظة السندات التجارية المحسومة

- إذا تم تحصيل قيمة هذه السندات أو جزء منها يتم إثبات الجزء المحصل بحساب الصندوق، والجزء غير المحصل يعتبر ديناً معدوماً:

من مذكورين
××× حـ/ الصندوق (الجزء المحصل)
××× حـ/ ديون معدومة (الجزء غير المحصل)
××× إلى حـ/ سندات تجارية محسومة مستحقة ملاحقة قضائياً

مثال: في 1 / 7 أرسل المصرف سندات تجارية قيمتها 400,000 ل.س من سندات محسومة سابقاً لديه إلى المصرف الزراعي لتحصيلها، وفي 10 / 7 وصل إشعار من المصرف الزراعي يفيد بتحصيل نصف القيمة، واقتطاع عمولة مقدارها 1000 ل.س، أما النصف الآخر فقد رفض المسحوب عليه تسديد قيمته فقام المصرف الزراعي بإجراء الاحتجاج ودفع مصاريفه البالغة 300 ل.س نقداً، ثم قام بردّ السندات إلى التجاري الذي تمكن من تحصيل نصف قيمتها عن طريق القضاء، واعتبر الباقي ديناً معدوماً.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة في دفاتر المصرف التجاري.

الحل:

1- في 7/1 : إرسال السندات المحسومة إلى الزراعي لتحصيلها:

400,000 من حـ/ سندات تجارية محسومة مرسلة للتحصيل 400,000 إلى حـ/ مقابل سندات تجارية محسومة مرسلة للتحصيل

2- في 10 / 7 :

أ- إثبات الجزء المحصل:

<u>من مذكورين</u> 199,000 حـ/ المصرف الزراعي /ح. ج 1,000 حـ/ عمولة تحصيل السندات 200,000 إلى حـ/ محفظة السندات التجارية المحسومة

ب- إثبات دفع مصاريف الاحتجاج عن السندات المرفوضة والتي دفعها المصرف الزراعي:

300 من حـ/ مصاريف الاحتجاج 300 إلى حـ/ المصرف الزراعي /ح. ج

ت- استرداد السندات المرفوضة، وإلغاء إرسال السندات المحصلة المرسلة إلى المصرف الزراعي:

400,000 من حـ/ مقابل سندات تجارية محسومة مرسلة للتحصيل 400,000 إلى حـ/ سندات تجارية محسومة مرسلة للتحصيل

ث- تحويل السندات المرفوضة إلى (سندات مستحقة ملاحقة قضائياً) بالقيد التالي:

200,000 من حـ/ سندات تجارية محسومة مستحقة ملاحقة قضائياً
200,000 إلى حـ/ محفظة السندات التجارية المحسومة

ج- إثبات الجزء المحصل نقداً عن طريق القضاء، واعتبار الجزء غير المحصل ديناً معدوماً:

من مذكورين
100,000 حـ/ الصندوق (الجزء المحصل)
100,000 حـ/ ديون معدومة (الجزء غير المحصل)
200,000 إلى حـ/ سندات تجارية محسومة مستحقة ملاحقة قضائياً

التسليف بضمان الأوراق المالية:

تعريف الأوراق المالية:

هي صكوك قابلة للتداول ومن أهمها: سندات القرض، وأسهم الشركات والسندات الحكومية.

وتعتبر هذه الأوراق المالية من الضمانات المقبولة لدى المصارف عندما تقوم بمنح زبائنها قروض وسلف، حيث يتم استلام هذه الأوراق من الزبون طالب السلفة على سبيل الرهن، وذلك لكي تضمن تلك المصارف استرداد أموالها في حال لم يقم صاحب السلفة بسدادها للمصرف في تاريخ انتهاء مدتها.

وتتم المعالجة المحاسبية لعملية التسليف بضمان الأوراق المالية كما يلي:\

1- عندما يستلم المصرف الأوراق المالية المرهونة لصالحه كضمان للسلف الممنوحة يقوم بتسجيلها بقيد نظامي على الشكل التالي:

100,000 من حـ/ الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على السلف	
	100,000 إلى حـ/ مقابل الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على السلف

2- عند دفع السلفة (القرض) للزبون يتم تسجيلها كما يلي بعد اقتطاع الفوائد:

80,000 من حـ/ سلف بضمان الأوراق المالية (بفرض أن النسبة التسليفية 80% من قيمة الأوراق)	
<u>إلى مذكورين</u>	
	76,000 حـ/ صندوق أو حـ/ ح. ج. دائن
	4000 حـ/ فوائد السلف الممنوحة (بفرض أن الفائدة 10% لمدة 6 أشهر)

ملاحظة: يقوم المصرف بتقدير النسبة التسليفية من قيمة الأوراق المالية المقدمة ضماناً للسلفة بحيث لا تتجاوز قيمة السلفة 80% من القيمة الاسمية للأوراق.

3- عند تحصيل المصرف لقسائم هذه الأوراق خلال مدة السلفة يقوم بإثبات عملية التحصيل، ثم يقوم بحسم جزء من قيمة السلفة بقيمة القسائم المحصلة، وذلك كما يلي:

أ- إثبات تحصيل القسائم:

5,000 من حـ/ الصندوق 5,000 إلى حـ/ إيرادات قسائم الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على السلف

ب- تخفيض رصيد السلفة بقيمة القسائم المحصلة:

5,000 من حـ/ إيرادات قسائم الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على السلف 5,000 إلى حـ/ سلف بضمان الأوراق المالية

4- بتاريخ استحقاق السلفة يقوم الزبون صاحب السلفة بسداد المستحق عليه من مبلغ السلفة، ويسجل المصرف تلك الواقعة بالقيد التالي:

75,000 من حـ/ الصندوق 75,000 إلى حـ/ سلف بضمان الأوراق المالية

ثم يقوم المصرف بتسليم (رد) الأوراق المالية المرهونة لديه إلى الزبون بقيد معاكس للقيد النظامي لاستلامها:

100,000 من حـ/ مقابل الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على السلف 100,000 إلى حـ/ الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على السلف

حالة امتناع الزبون صاحب الأوراق عن سداد المستحق عليه من السلفة بتاريخ استحقاقها:

في هذه الحالة يقوم المصرف بحسم قيمة السلفة من الحساب الجاري الدائن للزبون صاحب السلفة (إن وجد) كما يلي:

75,000 من حـ/ ح. ج. دائن/ قطاع .....
75,000 إلى حـ/ سلف بضمان الأوراق المالية

وإن لم يكن لديه حساب جاري أو كان رصيد حسابه الجاري لا يكفي لتغطية قيمة السلفة يقوم المصرف بيع الأوراق المالية المرهونة لديه نقداً، وذلك كما يلي:

130,000 من حـ/ الصندوق
130,000 إلى حـ/ بيع الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على السلف

ثم يقوم المصرف بإثبات مصاريف البيع التي تكلفها بالقيد التالي:

1000 من حـ/ مصاريف بيع الأوراق المالية
1000 إلى حـ/ الصندوق

بعد ذلك يقوم المصرف بحسم المستحق من السلفة، ومصاريف البيع التي تكبدها من القيمة البيعية للأوراق، ويسجل الفائض (إن وجد) لصالح صاحب الأوراق، أو يدفعه له نقداً:

130,000 من حـ/ بيع الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على السلف
<u>إلى مذكورين</u>
75,000 حـ/ سلف بضمان الأوراق المالية
1000 حـ/ مصاريف بيع الأوراق المالية
54,000 حـ/ صندوق أو حـ/ ح. ج. دائن

بعد عملية البيع وتسوية حساب السلفة يقوم المصرف بإلغاء القيد النظامي الخاص باستلام الأوراق المالية المرهونة لديه لأنها خرجت من حيازته إلى حيازة المشتري:

100,000 من حـ/ مقابل الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على السلف 100,000 إلى حـ/ الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على السلف

حالة انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية المودعة ضماناً للسلفة:

يتابع المصرف تقلبات أسعار الأوراق المالية فإذا تدنت قيمتها السوقية لأكثر من 10% من قيمتها الاسمية يوم العقد يجب على صاحب السلفة تغطية الفرق إما نقداً، أو بتقديم ضمانات جديدة:

- ففي حال تغطية الفرق نقداً يكون القيد كما يلي:

10,000 من حـ/ الصندوق 10,000 إلى حـ/ سلف بضمان الأوراق المالية

- أما في حال تقديم ضمانات جديدة يكون القيد كما يلي:

10,000 من حـ/ الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على السلف 10,000 إلى حـ/ مقابل الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على السلف

مثال: هذه بعض العمليات التي تمت في قسم القروض والسلف لدى المصرف التجاري:

1- في 1 / 4 منح المصرف أحد زبائنه سلفة بمبلغ 1,600,000 ل.س لمدة 6 أشهر بفائدة 12% سنوياً، وقد قدم الزبون ضمانة للسلفة أسهماً كان يملكها قيمتها الاسمية 2,000,000 ل.س، وقد دفع له المصرف مبلغ السلفة نقداً بعد اقتطاع الفائدة المتفق عليها.

2- في 1 / 6 هبطت أسعار الأسهم المودعة تأميناً على السلفة بنسبة 20% من قيمتها فطلب المصرف من الزبون تقديم ضمانات أخرى تعادل قيمة الهبوط، فدفع الزبون نصف قيمة الهبوط نقداً، وقدم بالنصف الآخر أوراقاً تجارية مظهرة لأمر المصرف.

3- في 1 / 8 طلب الزبون من المصرف بيع نصف الأسهم الموجودة لديه فباعها المصرف بمبلغ 800,000 ل.س نقداً، وتكلف لقاء ذلك مصاريف دفعها نقداً مقدارها 20,000 ل.س، واحتسب لنفسه عمولة بيع مقدارها 10,000 ل.س سجلها على حساب السلفة، كما تم تسجيل القيمة الصافية على حساب السلفة بعد اقتطاع المصاريف.

4- في 1 / 10 تاريخ استحقاق السلفة قام الزبون بسداد المستحق عليه عن طريق حسم ورقة تجارية بقيمة اسمية 650,000 ل.س، وبفائدة حسم 3000 ل.س، وقد سجل المصرف الفائض من قيمة الورقة في الحساب الجاري الدائن للزبون ثم رد له الضمانات المقدمة منه.

المطلوب: إثبات القيود اللازمة للعمليات السابقة في دفاتر المصرف التجاري، وتصوير حساب السلفة.

الحل:

1- في 1 / 4 :

أ- تسجيل الأوراق المالية المرهونة كضمان للسلف الممنوحة بقيد نظامي على الشكل التالي:

2,000,000 من حـ/ الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على السلف	
2,000,000 إلى حـ/ مقابل الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على السلف	

ب- إثبات دفع السلفة (القرض) للزبون بعد اقتطاع الفوائد:

1,600,000 من حـ/ سلف بضمان الأوراق المالية (2,000,000 × 80%)	
<u>إلى مذكورين</u>	
1,504,000 حـ/ صندوق	
96,000 حـ/ فوائد السلف الممنوحة (1,600,000 × 12% × 12/6)	

2- في 1 / 6 : مقدار الهبوط = 2,000,000 × 20% = 400,000 ل.س نصفها تم دفعه نقداً، والنصف الآخر قدم به الزبون ضمانات جديدة:

- إثبات تغطية نصف مقدار الهبوط نقداً:

200,000 من حـ/ الصندوق
200,000 إلى حـ/ سلف بضمان الأوراق المالية

- إثبات تقديم ضمانات جديدة تعادل نصف قيمة الهبوط:

200,000 من حـ/ الأوراق التجارية المودعة برسم التأمين على السلف
200,000 إلى حـ/ مقابل الأوراق التجارية المودعة برسم التأمين على السلف

3- في 1 / 8 :

أ- إثبات عملية البيع:

800,000 من حـ/ الصندوق
800,000 إلى حـ/ بيع الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على السلف

ب- إثبات مصاريف البيع التي تكلفها المصرف:

20,000 من حـ/ مصاريف بيع الأوراق المالية
20,000 إلى حـ/ الصندوق

ت- إثبات تسجيل مبلغ العمولة على حساب السلفة:

200,000 من حـ/ سلف بضمان الأوراق المالية
200,000 إلى حـ/ عمولة بيع الأوراق المالية

ث- إثبات استرداد جزء من قيمة السلفة، ومصاريف البيع التي تكبدها من القيمة البيعية للأوراق:

800,000 من حـ/ بيع الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على السلف
إلى مذكورين
780,000 حـ/ سلف بضمان الأوراق المالية
20,000 حـ/ مصاريف بيع الأوراق المالية

ج- إلغاء جزء من القيد النظامي الخاص باستلام الأوراق المالية المرهونة لديه التي تم بيعها لأنها خرجت من حيازته إلى حيازة المشتري:

1000,000 من حـ/ مقابل الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على السلف
1000,000 إلى حـ/ الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على السلف

4- في 1 / 10 :

لا بد من حساب الجزء غير المسدد من السلفة كما يلي:

1,600,000	أصل الدين (قيمة السلفة الأصلية)
(200,000)	(-) مسدد بدل انخفاض قيمة الضمانات
10,000	+ عمولة بيع الأوراق (لأنها سجلت على حساب السلفة)
(780,000)	(-) مسدد عن طريق الأوراق المالية المباعة
630,000	= الجزء المستحق (غير المسدد) من السلفة

لذلك يتم إثبات قيد الحسم للورقة التجارية كما يلي:

1,600,000 من حـ/ محفظة السندات التجارية المحسومة
إلى مذكورين
630,000 حـ/ سلف بضمان الأوراق المالية
3,000 حـ/ فوائد الحسم الدائن
17,000 حـ/ ح. ج. دائن / قطاع خاص

ثم يقوم المصرف بتسليم (رد) الأوراق المالية والتجارية المرهونة لديه إلى الزبون بقيد معاكس للقيد النظامي لاستلامها:

1,000,000 من حـ/ مقابل الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على السلف 1,000,000 إلى حـ/ الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على السلف

1,000,000 من حـ/ مقابل الأوراق التجارية المودعة برسم التأمين على السلف 1,000,000 إلى حـ/ الأوراق التجارية المودعة برسم التأمين على السلف

- تصوير حساب السلفة:

حـ/ سلف بضمان الأوراق المالية

1,600,000 إلى مذكورين	780,000 من حـ/ بيع الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على السلف
10,000 إلى حـ/ عمولة بيع أوراق مالية	200,000 من حـ/ الصندوق
	630,000 من حـ/ محفظة السندات التجارية المحسومة
	(صافي المستحق من السلفة)
1,610,000	1,610,000

الاعتمادات المستندية

تعتبر الاعتمادات المستندية أحد أهم أدوات تمويل التجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير) التي تتم بين المشتري (المستورد) من دولة معينة، والمصدّر (البائع) من دولة أخرى.

ويعرف **الاعتماد المستندي** بأنه: تعهد كتابي صادر من المصرف بناء على طلب أحد عملائه المستوردين لصالح مصدّر يتعهد بموجبه المصرف بدفع مبلغ، أو قبول كمبيالات مسحوبة على عميله المستورد.

فعند فتح الاعتماد يقوم مصرف المصدّر في الخارج بدفع قيمة البضاعة المصدَّرة فوراً إلى المصدّر بمجرد تقديمه مستندات الشحن، أو يقوم بسحب كمبيالة على المستورد بقيمة هذه الصادرات، ثم يقوم بتسجيل قيمة الوثائق على مصرف المستورد فاتح الاعتماد بقيمة الاعتماد مضافاً إليها المصاريف والعمولة، ثم يقوم مصرف المستورد بحسم قيمة الوثائق من الحساب الجاري للعميل.

وتعرف **وثائق الشحن** بأنها: وثائق ملكية البضاعة التي تقوم شركات الشحن بتنظيمها على عدة نسخ، وتتضمن المعلومات عن البضاعة، ومن أهمها: نوع البضاعة – عدد الطرود – الوزن الصافي والقائم للبضاعة، وترسل النسخة الأصلية من هذه الوثيقة إلى المستورد لكي يتم تخليص البضاعة من سلطات الجمارك على أساسها.

ويوجد اعتمادات مستندية للاستيراد، واعتمادات مستندية للتصدير، وستقتصر دراستنا على النوع الأول، وهو الاعتمادات المستندية للاستيراد.

الاعتمادات المستندية للاستيراد

تعتمد المعالجة المحاسبية لهذه الاعتمادات في دفاتر المصرف على المعاملات المالية الناتجة عن علاقة المصرف بالمستورد المحلي من جهة، وعلى علاقة المصرف بالمراسل الخارجي (مصرف المصدّر) من جهة أخرى.

ويمكن تقسيم عمليات المصرف على الاعتمادات المستندية إلى ثلاث مراحل هي:

1- مرحلة فتح الاعتماد المستندي.
2- مرحلة تنفيذ الاعتماد المستندي (وصول وثائق الشحن).
3- مرحلة تصفية الاعتماد المستندي.

وفيما يلي القيود المحاسبية الخاصة بكل مرحلة:

أ- **المرحلة الأولى: مرحلة فتح الاعتماد المستندي:**

في هذه المرحلة يقوم المصرف بالخطوات التالية:

1- عند قبول المصرف فتح الاعتماد يسجل هذا القبول بقيد نظامي كما يلي:

5,000,000 من حـ/ اعتمادات مستندية للاستيراد 5,000,000 إلى حـ/ مقابل اعتمادات مستندية للاستيراد

2- بعد فتح الاعتماد يتم **ح**جز تأمينات نقدية بنسبة مئوية معينة من قيمة الاعتماد المستندي، ويتم إثباتها كما يلي: (بفرض أن نسبة التأمينات 50%):

2,500,000 من حـ/ الصندوق أو: حـ/ ح. ج. دائن 2,500,000 إلى حـ/ تأمينات نقدية لقاء اعتمادات مستندية للاستيراد

3- حجز عمولة المصرف ، وهي تتضمن النفقات التي أنفقت في سبيل فتح الاعتماد المستندي، وتكون بنسبة معينة أيضاً من قيمة الاعتماد:

50,000 من حـ/ الصندوق أو: حـ/ ح. ج. دائن 50,000 إلى حـ/ عمولة اعتمادات مستندية للاستيراد

ب- <u>المرحلة الثانية: مرحلة تنفيذ الاعتماد المستندي (وصول وثائق الشحن من المراسل الخارجي)</u>:

في هذه المرحلة يقوم المصرف بالخطوات التالية:

1- <u>تسجيل الوثائق، والعمولات (إن وجدت) لحساب المراسل الخارجي بالقيد التالي:</u>

<u>من مذكورين</u>	
5,000,000 حـ/ وثائق شحن لقاء اعتمادات مستندية للاستيراد.	
50,000 حـ/ عمولة المراسل الخارجي (إن وجدت)	
5,050,000 إلى حـ/ المراسلين في الخارج / ح.ج	

2- <u>إلغاء القيد النظامي الخاص بفتح الاعتماد:</u>

5,000,000 من حـ/ مقابل اعتمادات مستندية للاستيراد	
5,000,000 إلى حـ/ اعتمادات مستندية للاستيراد	

ج- <u>المرحلة الثالثة: مرحلة تصفية الاعتماد المستندي</u>:

أي: قيام المستورد بسداد المبلغ المستحق عليه للمصرف، ويكون القيد المحاسبي كما يلي:

<u>من مذكورين</u>	
2,500,000 حـ/ تأمينات نقدية لقاء اعتمادات مستندية للاستيراد.	
2,500,000 حـ/ ح. ج. دائن (للمستورد) أو: حـ/الصندوق	
5,000,000 إلى حـ/ وثائق شحن لقاء اعتمادات مستندية للاستيراد.	

مثال: هذه بعض العمليات التي تمت في المصرف التجاري السوري خلال العام:

1- طلب أحد العملاء من المصرف أن يفتح له اعتماداً مستندياً للاستيراد بقيمة 100,000 دولار أمريكي لصالح إحدى الشركات الأجنبية، وقد وافق المصرف على ذلك بعد أن طلب من العميل (المستورد) حجز تأمينات نقدية بنسبة 50% وعمولة بنسبة 1% من قيمة الاعتماد، على أن يتم حجز التأمينات، وتسديد العمولة عن طريق الحساب الجاري الدائن للمستورد لدى المصرف، علماً أن سعر صرف الدولار 600 ل.س.

2- وصلت وثائق الشحن مع إشعار خصم (عمولة) من المراسل الخارجي بقيمة 1000 دولار أمريكي.

3- قام المستورد بسحب الوثائق، ودفع قيمة الاعتماد للمصرف من حسابه الجاري الدائن.

المطلوب: إثبات القيود اليومية اللازمة لفتح الاعتماد، وتنفيذه، وتصفيته في دفاتر المصرف التجاري السوري.

الحل:

أ- **المرحلة الأولى: مرحلة فتح الاعتماد المستندي:**

1- فتح الاعتماد: (قيمة الاعتماد بالليرة السورية = 100,000 دولار × 600 ل.س = 60,000,000)

60,000,000 من حـ/ اعتمادات مستندية للاستيراد
60,000,000 إلى حـ/ مقابل اعتمادات مستندية للاستيراد

2- حجز التأمينات النقدية: (60,000,000 × 50% = 30,000,000)

30,000,000 من حـ/ ح. ج. دائن (للمستورد)
30,000,000 إلى حـ/ تأمينات نقدية لقاء اعتمادات مستندية للاستيراد

3- حجز عمولة المصرف: (60,000,000 × 1% = 600,000)

600,000 من حـ/ ح. ج. دائن(للمستورد)
600,000 إلى حـ/ عمولة اعتمادات مستندية للاستيراد

ب- المرحلة الثانية: مرحلة تنفيذ الاعتماد المستندي (وصول وثائق الشحن من المراسل الخارجي):

1- تسجيل الوثائق، والعمولات لحساب المراسل الخارجي:

من مذكورين	
60,000,000 حـ/ وثائق شحن لقاء اعتمادات مستندية للاستيراد.	
600,000 حـ/ عمولة المراسل الخارجي (إن وجدت)	
60,600,000 إلى حـ/ المراسلين في الخارج / ح.ج	

2- إلغاء القيد النظامي الخاص بفتح الاعتماد:

60,000,000 من حـ/ مقابل اعتمادات مستندية للاستيراد	
60,000,000 إلى حـ/ اعتمادات مستندية للاستيراد	

ج- المرحلة الثالثة: مرحلة تصفية الاعتماد المستندي:

أي: قيام المستورد بسداد المبلغ المستحق عليه للمصرف، ويكون القيد المحاسبي كما يلي:

من مذكورين	
30,000,000 حـ/ تأمينات نقدية لقاء اعتمادات مستندية للاستيراد.	
30,000,000 حـ/ ح. ج. دائن (للمستورد)	
60,000,000 إلى حـ/ وثائق شحن لقاء اعتمادات مستندية للاستيراد.	

الكفالات المصرفية أو خطابات الضمان

تعتبر الكفالات من الخدمات المصرفية التي يلجأ إليها عملاء المصرف لإتمام الكثير من العقود، والالتزامات تجاه الغير فبدلاً من دفع تأمينات نقدية إلى تلك الجهات – وبالتالي حجز مبالغ كبيرة كتأمينات لتنفيذ هذه العقود – فإن المصرف يقوم عن طريق إصدار الكفالات المصرفية بالوساطة بين طرفي العقد، وهما عميل المصرف (أو المتعهد)، والجهة المستفيدة (صاحبة العمل)، وذلك عن طريق تعهد المصرف بالدفع نيابة عن عميله (المكفول أو المتعهد) في حالة عدم وفائه بالتزاماته المحددة بموجب الكفالة.

لذلك انتشرت الكفالات بشكل كبير لتنوب عن التأمينات النقدية كوسيلة لضمان تنفيذ الالتزامات، وكونها أيضاً تساعد المكفول على عدم تجميد أمواله النقدية لقاء التأمينات، وتوفر عليه وقتاً وجهداً عند دفع تلك التأمينات، أو استردادها.

بناء على ما سبق يمكن تعريف **الكفالة المصرفية** بأنها:

تعهد كتابي صادر عن المصرف يتعهد بموجبه بدفع مبلغ معين خلال فترة محددة، ولغرض معين لحساب الشخص الصادرة لأمره الكفالة (المستفيد)، وذلك بناء على طلب عميله المكفول (المتعهد) في حالة عدم قيام المكفول بالوفاء بالتزاماته تجاه المستفيد.

أنواع الكفالات المصرفية:

توجد أنواع كثيرة من الكفالات سنذكر منها نوعين فقط، هما:

1- الكفالات الابتدائية.
2- الكفالات النهائية.

وفيما يلي شرح مختصر لكل نوع منهما:

1- **الكفالات الابتدائية:** يطلب هذا النوع من الكفالات عندما يتقدم مقاول، أو متعهد للدخول في مناقصة أو مزايدة تطرحها هيئة عامة، أو إدارة حكومية، حيث إنه من شروط الدخول في المناقصات المطروحة دفع تأمينات أولية تعادل قيمتها نسبة معينة من قيمة العطاء، أو العرض، وذلك حتى تتحقق الجهة الطارحة للمناقصة من جدية المتقدم لها.

ويستعاض عن دفع تلك التأمينات بكفالة يقدمها المصرف لعميله (المتعهد) لصالح الجهة المستفيدة.

وترد هذه التأمينات لصاحبها (أو تلغى الكفالة) في حال عدم رسوّ العرض أو العطاء عليه، أو في حال رسوّ العرض عليه ومطالبته باستبدال هذه الكفالة الابتدائية بكفالة نهائية، كما يجوز عدم رد قيمة التأمينات الابتدائية إذا رفض مقدمها التعاقد عندما يرسو العرض عليه.

2- **الكفالات النهائية:** يطلب هذا النوع من الكفالات عندما يرسو العطاء أو المناقصة على أحد المتعهدين، والغرض الأساسي منها هو ضمان حسن التنفيذ للعمليات المطلوبة من المتعهد بعد رسوّ المناقصة عليه، لذلك يطالَب المتعهد الذي ترسو المناقصة عليه بتأمينات نهائية ضماناً لحسن التنفيذ، فيلجأ إلى مصرفه لإصدار كفالة بقيمة هذه التأمينات مقابل استرداد الكفالة الابتدائية التي سبق تقديمها.

وتستمر صلاحية الكفالة المصرفية طوال فترة العقد المبرم بين المتعهد، والجهة المستفيدة، ويمكن أن تستمر أيضاً إلى ما بعد انتهاء فترة العقد بقليل.

المعالجة المحاسبية للكفالات المصرفية:

1- **إصدار الكفالة المصرفية:** أي إثبات التزام المصرف بدفع قيمة الكفالة، وهذا الالتزام يبقى عرضياً، ويظهر ضمن حسابات المصرف النظامية، ويتحول إلى التزام فعلي أو حقيقي عندما يتخلف العميل المكفول عن الوفاء بالتزاماته تجاه المستفيد، فيقوم المصرف بالدفع نيابة عنه.

ويكون القيد المحاسبي لعملية إصدار الكفالة على الشكل التالي:

××× من حـ/ كفالات صادرة بطلب من (العملاء، أو .....، أو جهة أخرى)
××× إلى حـ/ مقابل كفالات صادرة بطلب من (العملاء، أو .....، أو جهة أخرى)

2- **تغطية الكفالة المصرفية إما نقداً أو عيناً:**

أ- **الغطاء النقدي:** يكون في شكل مبالغ نقدية تخصم من الحساب الجاري للعميل، أو حساب الودائع عن طريق تجميد هذه المبالغ، ولا يحق للعميل التصرف بهذه المبالغ المجمدة إلا بعد إعادة الكفالة المصرفية، ويكون الغطاء النقدي عادةً بنسبة معينة من قيمة الكفالة، ويثبت بالقيد التالي:

××× من حـ/ الصندوق (إذا تم الدفع نقداً)
××× أو: من حـ/ ح. ج. دائن (إذا تم تقييد القيمة على حساب العميل)
××× إلى حـ/ تأمينات مقبوضة لقاء كفالات صادرة

ب- <u>الغطاء العيني:</u> يكون في شكل أوراق مالية أو تجارية أو بضائع، أو عقارات أو عملات أجنبية يملكها العميل ويودعها لدى المصرف على سبيل الرهن على شكل ضمانات عينية، وتبقى هذه الضمانات مرهونة لدى المصرف لحين انتهاء مدة الكفالة، أو تنفيذها، ويتم إثبات الضمانات العينية بقيد نظامي كما يلي:

××× من حـ/ الضمانات العينية المقدمة لقاء كفالات
××× إلى حـ/ مقابل الضمانات العينية المقدمة لقاء كفالات

3- **<u>إثبات عمولة المصرف:</u>**

××× من حـ/ الصندوق (إذا تم الدفع نقداً)
××× أو: من حـ/ ح. ج. دائن (إذا تم تقييد القيمة على حساب العميل)
××× إلى حـ/ عمولة لقاء كفالات صادرة

4- **<u>انتهاء صلاحية الكفالة المصرفية:</u>** ينتهي مفعول الكفالة إما لانتهاء مدة سريانها، أو لانتفاء الغرض الذي أُصدرت من أجله الكفالة، وتتم المعالجة كما يلي:

أ- <u>إلغاء قيد إصدار الكفالة:</u>

××× من حـ/ مقابل كفالات صادرة بطلب من (العملاء، أو .....، أو جهة أخرى)
××× إلى حـ/ كفالات صادرة بطلب من (العملاء، أو .....، أو جهة أخرى)

ب- <u>رد الغطاء النقدي، أو العيني، أو كلاهما:</u>

××× من حـ/ تأمينات مقبوضة لقاء كفالات صادرة
××× إلى حـ/ الصندوق (إذا تم الدفع نقداً)
××× أو: إلى حـ/ ح. ج. دائن (إذا تم تقييد القيمة لحساب العميل)

<u>إثبات رد قيمة الغطاء النقدي للعميل</u>

××× من حـ/ مقابل الضمانات العينية المقدمة لقاء كفالات
××× إلى حـ/ الضمانات العينية المقدمة لقاء كفالات
إثبات رد الضمانات العينية للعميل

مثال: فيما يلي بعض العمليات التي تمت في قسم الكفالات المصرفية في المصرف التجاري السوري:

1- في 1 / 10 / 2018 أصدر المصرف الكفالة رقم 2018/1 بمبلغ 500,000 ل.س بناء على طلب أحد عملائه لصالح إحدى الشركات العامة، وقد تم حجز تأمينات نقدية بنسبة 50% من قيمة الكفالة، وكانت عمولة المصرف عن هذه الكفالة 3% سنوياً، وتم قيد التأمينات النقدية والعمولة على الحساب الجاري الدائن للعميل المكفول علماً أن الكفالة تستحق في 2018/12/31م.

2- في 2018/12/31 انتهى أجل الكفالة رقم 2018/1، وأُعيدت إلى المصرف الذي قام بدوره بإعادة التأمينات النقدية إلى العميل المكفول، وألغى التزاماته تجاه الكفالة المنتهي مفعولها.

المطلوب: تسجيل القيود المحاسبية اللازمة في يومية المصرف التجاري السوري.

الحل:

- **في 1 / 10 / 2018 :**

1- **إصدار الكفالة المصرفية:**

500,000 من حـ/ كفالات صادرة بطلب من العملاء
500,000 إلى حـ/ مقابل كفالات صادرة بطلب من العملاء

2- **تغطية الكفالة المصرفية نقداً:**

250,000 من حـ/ ح. ج. دائن (للمكفول) (500,000 × 50%)
250,000 إلى حـ/ تأمينات مقبوضة لقاء كفالات صادرة

3- **إثبات عمولة المصرف:**

3750 من حـ/ ح. ج. دائن (للمكفول) (500,000 × 3% × 12/3)	
	3750 إلى حـ/ عمولة لقاء كفالات صادرة

ملاحظة: يجوز دمج القيدين السابقين بقيد واحد كما يلي:

253,750 من حـ/ ح. ج. دائن (للمكفول)	
إلى مذكورين	
250,000 حـ/ تأمينات مقبوضة لقاء كفالات صادرة	
3750 حـ/ عمولة لقاء كفالات صادرة	

- **في 2018/12/31 :**

1- إلغاء قيد إصدار الكفالة:

500,000 من حـ/ مقابل كفالات صادرة بطلب من العملاء	
	500,000 إلى حـ/ كفالات صادرة بطلب من العملاء

2- رد الغطاء النقدي:

250,000 من حـ/ تأمينات مقبوضة لقاء كفالات صادرة	
	250,000 إلى حـ/ ح. ج. دائن (للمكفول) (500,000 × 50%)

حالة تنفيذ الكفالات (عجز المكفول عن الوفاء بالتزاماته، وقيام المصرف بدفع قيمة الكفالة للمستفيد):

في هذه الحالة تتم المعالجة على الشكل التالي:

1- يقوم المصرف بدفع قيمة الكفالة للمستفيد، ثم يعود إلى العميل المكفول ويخصم المبلغ من حسابه الجاري ومطالبته بالفرق في حال لم يكفِ حسابه الجاري للسداد:

من مذكورين
××× حـ/ تأمينات مقبوضة لقاء كفالات صادرة
××× حـ/ ح. ج. دائن (للمكفول) (الفرق بين الكفالة والغطاء النقدي)
××× حـ/ ذمم مدينة لقاء كفالات (في حال لم يكفِ الحساب الجاري)
××× إلى حـ/ ح. ج. دائن (للمستفيد)

2- ثم يقوم المصرف برد الضمانات العينية في حال وجودها:

××× من حـ/ مقابل الضمانات العينية المقدمة لقاء كفالات
××× إلى حـ/ الضمانات العينية المقدمة لقاء كفالات
إثبات رد الضمانات العينية للعميل

3- إلغاء قيد إصدار الكفالة:

××× من حـ/ مقابل كفالات صادرة بطلب من العملاء
××× إلى حـ/ كفالات صادرة بطلب من العملاء

ملاحظة: في حال بيع الضمانات العينية تتم إضافة المبلغ المحصل من عملية البيع إلى الحسابات الجارية الدائنة للعملاء بعد خصم جميع المصاريف التي يتكبدها المصرف في سبيل إتمام البيع.

مثال: فيما يلي بعض العمليات التي تمت في قسم الكفالات المصرفية في المصرف التجاري السوري:

1- في 2018/10/1 م وردت مطالبة من المستفيد بالكفالة رقم 2018/4 البالغة قيمتها 100,000 ل.س، وتأميناتها النقدية 50% وتاريخ استحقاقها 2018/10/31 م، وقد كان رصيد المكفول في حسابه الجاري يكفي لسداد رصيد الكفالة، وقد سدد المصرف قيمة الكفالة للجهة المستفيدة نقداً بعد أن قيد المبلغ على الحساب الجاري الدائن للعميل المكفول.

2- في 2018/10/20 م دفع المصرف نقداً قيمة كفالة سبق أن أصدرها قيمتها 45,000 ل.س لعدم التزام العميل المكفول بشروط العقد مع الجهة المستفيدة، وكان المصرف قد حجز تأمين نقدي بنسبة 40% من قيمة الكفالة، وهناك ضمانات عينية أخرى تبلغ 75% من قيمة الكفالة ممثلة ببضائع، وكان رصيد الحساب الجاري الدائن للعميل يكفي لتسديد نصف رصيد الكفالة، وقد أعيدت الضمانات العينية إلى العميل المكفول.

المطلوب: تسجيل القيود المحاسبية اللازمة في يومية المصرف التجاري السوري.

الحل:

1- في 2018/10/1 م:

أ- إثبات دفع قيمة الكفالة للمستفيد نقداً:

من مذكورين	
50,000 حـ/ تأمينات مقبوضة لقاء كفالات صادرة (100,000 × 50%)	
50,000 حـ/ ح. ج. دائن (للمكفول) (الفرق بين الكفالة والغطاء النقدي)	
100,000 إلى حـ/ الصندوق	

ب- إلغاء قيد إصدار الكفالة:

100,000 من حـ/ مقابل كفالات صادرة بطلب من العملاء	
100,000 إلى حـ/ كفالات صادرة بطلب من العملاء	

2- في 2018/10/20 م:

أ- إثبات دفع المصرف لقيمة الكفالة:

من مذكورين
18,000 حـ/ تأمينات مقبوضة لقاء كفالات صادرة (45,000 × 40%)
13,500 حـ/ ح. ج. دائن (للمكفول) (نصف رصيد الكفالة، حيث: رصيد الكفالة = 45,000 - 18000)
13,500 حـ/ ذمم مدينة لقاء كفالات (النصف الآخر من رصيد الكفالة)
45,000 إلى حـ/ الصندوق

ب- رد الضمانات العينية:

33,750 من حـ/ مقابل الضمانات العينية المقدمة لقاء كفالات (45,000 × 75%)
33,750 إلى حـ/ الضمانات العينية المقدمة لقاء كفالات
إثبات رد الضمانات العينية للعميل

ت- إلغاء قيد إصدار الكفالة:

45,000 من حـ/ مقابل كفالات صادرة بطلب من العملاء
45,000 إلى حـ/ كفالات صادرة بطلب من العملاء

حالة تعديل الكفالات المصرفية:

قد يتم تعديل الكفالة من حيث المدة، أو من حيث القيمة (زيادة، أو تخفيض)، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

أ- التعديل من حيث المدة (تمديد مدة الكفالة): في هذه الحالة يستوفي المصرف عمولة إضافية عن فترة التمديد فقط، وذلك كما يلي:

××× من حـ/ الصندوق (إذا تم الدفع نقداً)
××× أو: من حـ/ ح. ج. دائن (إذا تم تقييد القيمة على حساب العميل)
××× إلى حـ/ عمولة لقاء كفالات صادرة

ب- تعديل قيمة الكفالة بالزيادة:

1- إثبات المبلغ الإضافي للكفالة بقيد نظامي كما يلي:

××× من حـ/ كفالات صادرة بطلب من (العملاء، أو .....، أو جهة أخرى)
××× إلى حـ/ مقابل كفالات صادرة بطلب من (العملاء، أو .....، أو جهة أخرى)

2- إثبات العمولة، والتأمينات النقدية:

××× من حـ/ الصندوق
××× أو: من حـ/ ح. ج. دائن (للمكفول)
إلى مذكورين
××× حـ/ تأمينات مقبوضة لقاء كفالات صادرة
××× حـ/ عمولة لقاء كفالات صادرة

ت- تعديل قيمة الكفالة بالتخفيض: في هذه الحالة يجري المصرف القيود التالية:

1- تعديل القيد النظامي لإصدار الكفالة بمقدار التخفيض:

××× من حـ/ مقابل كفالات صادرة بطلب من (العملاء، أو .....، أو جهة أخرى)
××× إلى حـ/ كفالات صادرة بطلب من (العملاء، أو .....، أو جهة أخرى)

2- إعادة جزء من تأمينات الكفالة بسبب تخفيضها:

××× من حـ/ تأمينات مقبوضة لقاء كفالات صادرة ××× إلى حـ/ الصندوق ××× أو: إلى حـ/ ح. ج. دائن (للمكفول)

ملاحظة: بالنسبة للعمولة لا تعاد للعميل بسبب تخفيض قيمة الكفالة.

مثال: فيما يلي بعض العمليات التي تمت في قسم الكفالات المصرفية في المصرف التجاري السوري:

1- في 2018/9/15 م تم تمديد مدة الكفالة رقم 2018/5 م، والتي أصدرت في 2018/7/1 م بالشروط نفسها، ولمدة شهر واحد، علماً أن قيمة الكفالة 200,000 ل.س ونسبة التأمين النقدي 40%، والعمولة 3% سنوياً دفعت نقداً.

2- في 2018/10/1 م استحقت الكفالة رقم 2018/3 م، فجرى تعديل قيمتها لتصبح 600,000 ل.س بدلاً من 400,000 ل.س ولتستحق في 2018/12/1 م مع بقاء الشروط السابقة كما هي، حيث كان تاريخ الإصدار في 2018/8/1 م، ونسبة التأمين النقدي 40%، والعمولة 3% سنوياً، وقد تم تقييد العمولة والتأمينات على الحساب الجاري الدائن للعميل.

3- في 2018/11/1 م استحقت الكفالة رقم 2018/2 م الصادرة بتاريخ 2018/6/1 م، والبالغة قيمتها 50,000 ل.س، فتم تعديل قيمتها لتصبح 40,000 ل.س وتستحق في 2018/12/1 م، مع بقاء الشروط السابقة كما هي، حيث كانت نسبة التأمين النقدي 40%، والعمولة 3%سنوياً.

المطلوب: تسجيل القيود المحاسبية اللازمة في يومية المصرف التجاري السوري.

الحل:

1- في 2018/9/15 م : يتم إثبات العمولة الإضافية عن المدة الجديدة:

500 من حـ/ الصندوق (200,000 × 3% × 12/1)
500 إلى حـ/ عمولة لقاء كفالات صادرة

2- في 2018/10/1 م :

أ- إثبات المبلغ الإضافي للكفالة بقيد نظامي كما يلي:

200,000 من حـ/ كفالات صادرة بطلب من العملاء
200,000 إلى حـ/ مقابل كفالات صادرة بطلب من العملاء

ب- إثبات العمولة، والتأمينات النقدية:

83,000 من حـ/ ح. ج. دائن (للمكفول)
<u>إلى مذكورين</u>
80,000 حـ/ تأمينات مقبوضة لقاء كفالات صادرة (200,000 × 40%)
××× حـ/ عمولة لقاء كفالات صادرة(600,000 × 3% × 12/2)

3- في 2018/11/1 م :

أ- تعديل القيد النظامي لإصدار الكفالة بمقدار التخفيض:

10,000 من حـ/ مقابل كفالات صادرة بطلب من العملاء
10,000 إلى حـ/ كفالات صادرة بطلب من العملاء

ب- إعادة جزء من تأمينات الكفالة بسبب تخفيضها:

3000 من حـ/ تأمينات مقبوضة لقاء كفالات صادرة(10,000 × 30%)
3000 إلى حـ/ ح. ج. دائن (للمكفول)

ت- إثبات العمولة عن فترة التمديد:

100 من حـ/ ح. ج. دائن (للمكفول)
100 حـ/ عمولة لقاء كفالات صادرة(40,000 × 3% × 12/1)

الحسابات الختامية والميزانية في المصارف التجارية

تقوم الوحدات الاقتصادية في نهاية الفترة المحاسبية بإعداد القوائم المالية لتحديد نتيجة تلك الفترة من ربح، أو خسارة ومعرفة المركز المالي لتلك الوحدات.

وتختلف تلك القوائم المالية باختلاف طبيعة نشاط الوحدات الاقتصادية، وذلك من حيث توقيت إعداد تلك القوائم من ناحية ومكونات تلك القوائم من ناحية أخرى.

ونظراً لاختلاف طبيعة نشاط المصرف عن غيره من الوحدات الاقتصادية باعتباره وحدة اقتصادية تقدم خدمات وتسهيلات مصرفية، ولا تنتج سلعاً فإن هذا الاختلاف ينعكس على محتويات القوائم المالية، ومشاكل إعدادها، وبالتالي على متطلبات الإفصاح في تلك القوائم.

ويمكن توضيح هذه الاختلاف كما يلي:

1- الحسابات الختامية للوحدات الاقتصادية الصناعية هي: حساب التشغيل، وحساب المتاجرة، وحساب الأرباح والخسائر أم الوحدات الاقتصادية التجارية فتقوم بإعداد حسابين فقط هما: حساب المتاجرة، وحساب الأرباح والخسائر، بينما المصارف فتقوم بإعداد حساب واحد فقط هو: حساب الأرباح والخسائر، أو حساب الاستثمار، وذلك لتحديد نتيجة أعمال المصرف.
2- تتميز إيرادات المصرف بأن معظمها يتمثل في فوائد وعمولات، وهي بذلك تختلف عن إيرادات الوحدات الاقتصادية الصناعية، أو التجارية التي تتمثل في معظمها في إيرادات المبيعات.
3- تتناقص مشكلة اهتلاك الأصول الثابتة في المصارف نظراً لضآلة قيمة الاستثمارات في هذه الأصول، بينما تزداد أهمية المقدمات والمستحقات، وتكوين المخصصات.
4- تنتفي مشكلة تقييم المخزون السلعي في المصارف باعتبار أن مهمة المصرف التجاري تقتصر على تقديم خدمات مصرفية، وعلى العكس ففي الوحدات الاقتصادية الصناعية والتجارية تعتبر عملية تقييم المخزون السلعي في نهاية الفترة المحاسبية ذات أهمية معنوية لأنها تؤثر على رقم الربح من ناحية، وعلى قيمة الأصول من ناحية أخرى.
5- يتم ترتيب عناصر الأصول في ميزانية المصرف وفقاً لسهولة تحويلها إلى نقدية، حيث توضع النقدية في الصندوق أولاً، ثم يليها رصيد حساب المصرف لدى المصرف المركزي، وهكذا حتى نصل أخيراً إلى الأصول الثابتة، وهذا يتم لمراعاة عامل السيولة الذي يعتبر ذا أهمية في تحديد السياسات الاستثمارية، أما بالنسبة للوحدات الاقتصادية الصناعية أو التجارية فيتم ترتيب عناصر الأصول في الميزانية وفقاً لصعوبة تحويلها إلى نقدية، حيث يتم البدء بالأصول الثابتة ثم تليها الأصول المتداولة، والجاهزة.

حساب الأرباح والخسائر، أو حساب الاستثمار في المصارف التجارية

الهدف من إعداد هذا الحساب هو تحديد نتيجة أعمال المصرف من ربح أو خسارة، وذلك عن طريق مقابلة المصروفات مع الإيرادات الناتجة عن الأنشطة المصرفية المختلفة.

ويتم إعداد هذا الحساب في فروع المصرف التجاري المختلفة بشكل شهري، ويقوم المركز الرئيسي بتجميعها، وعمل حساب مجمع يحتوي على جميع بنود الإيرادات، والمصروفات، وكذلك رصيد الحساب بالنسبة للمصرف كوحدة اقتصادية واحدة.

والهدف من إعداد هذا الحساب شهرياً هو التعرف على الأرباح والخسائر المتحققة خلال الشهر، وذلك حتى يتمكن المصرف من اتخاذ القرارات الملائمة، وخاصة تلك المتعلقة بالاستثمارات.

وبالإضافة إلى حساب الأرباح والخسائر الشهري يتم إعداد حساب أرباح وخسائر سنوي، وهو تجميع للحسابات الشهرية مع ضرورة إجراء التسويات الجردية الخاصة بالمصروفات والإيرادات، واهتلاكات الأصول، وتكوين المخصصات وغيرها من التسويات الجردية.

وفيما يلي نموذج للعناصر الرئيسية التي يتكون منها حساب الأرباح والخسائر لدى المصرف التجاري السوري:

حـ/ الأرباح والخسائر (حـ/ الاستثمار) عن السنة المنتهية في 12/31/.....م

×××	إلى حـ/ فوائد مدينة	×××	من حـ/ فوائد دائنة
×××	إلى حـ/ عمولات مدينة	×××	من حـ/ عمولات دائنة
×××	إلى حـ/ خسائر بيع قطع أجنبي	×××	من حـ/ أرباح بيع قطع أجنبي
×××	إلى حـ/ مخصصات ومؤونات	×××	من حـ/ إيرادات محفظة الأوراق المالية
×××	إلى حـ/ اهتلاكات أصول ثابتة	×××	من حـ/ أرباح بيع أصول ثابتة
×××	إلى حـ/ رواتب وأجور	×××	من حـ/ ريع العقارات المؤجرة
×××	إلى حـ/ منح ومكافآت		
×××	إلى حـ/ إيجارات		
×××	إلى حـ/ إصلاحات		
×××	إلى حـ/ مصاريف إدارية		
×××	إلى حـ/ خسائر بيع أصول ثابتة		
×××	إلى حـ/ خسائر بيع أوراق مالية		
×××	إلى حـ/ مصاريف أخرى		
×××	أرباح الدورة المالية	×××	خسائر الدورة المالية
	(صافي الأرباح القابلة للتوزيع)		
×××		×××	

الميزانية العمومية للمصارف التجارية

تعرف الميزانية بأنها كشف يتضمن موجودات، ومطاليب المصرف في لحظة زمنية معينة هي نهاية الدورة المالية، حيث يتم تنظيمها بعد إعداد حساب الاستثمار (حـ/أ.خ)، والحصول على نتيجة الدورة.

ونظراً لأهمية عامل السيولة في مصارف التجاري فإن تبويب ميزانيته يتخذ ترتيباً خاصاً يختلف عمّا هو سائد في المشاريع الصناعية أو التجارية، فباعتبار أن المادة الأساسية التي يتعامل بها المصرف هي النقد، لذلك تصنف موجودات المصرف تبعاً لمدى سهولة تحويلها إلى نقدية سائلة، كما يتم ترتيب الالتزامات بحسب آجال الطلب عليها، بحيث تسهل عملية المقارنة بين الموجودات من الأموال، وما يقابها من مطاليب والتزامات.

وتظهر عادة الميزانية الختامية للمصرف التجاري السوري على الشكل التالي:

الميزانية الختامية كما هي في 31 / 12 / .... م					
×××		**أصول جاهزة:**	×××		**حقوق الملكية:**
	×××	نقدية بالخزينة		×××	رأس المال المدفوع
	×××	نقدية بالفروع		×××	الاحتياطيات
	×××	عملات أجنبية		×××	الأرباح المحتجزة
×××		**مصارف ومراسلون:**	×××		**مصارف ومراسلون:**
	×××	أرصدة لدى المصرف المركزي		×××	أرصدة للمصرف المركزي
	×××	أرصدة لدى المصارف المحلية		×××	أرصدة للمصارف المحلية
	×××	أرصدة المراسلين		×××	أرصدة للمراسلين
×××		**أصول متداولة:**	×××		**خصوم متداولة:**
	×××	محفظة الأوراق المالية		×××	حسابات جارية دائنة
	×××	محفظة الأوراق التجارية المخصومة		×××	ودائع التوفير
	×××	قروض بضمانات مختلفة		×××	ودائع لأجل
	×××	حسابات جارية مدينة			
×××		**أرصدة مدينة أخرى:**	×××		**أرصدة دائنة أخرى:**
	×××	إيرادات مستحقة		×××	مصروفات مستحقة
	×××	مصروفات مقدمة		×××	إيرادات مقدمة
×××		**الأصول الثابتة:**	×××		**مجمعات الاهتلاك والمخصصات والمؤونات:**
	×××	سيارات		×××	مجمع اهتلاك سيارات
	×××	أثاث		×××	مجمع اهتلاك أثاث
	×××	أصول ثابتة أخرى		×××	مجمع اهتلاك أصول ثابتة أخرى
×××		**الإجمالي**	×××		**الإجمالي**
		الحسابات النظامية:			**الحسابات النظامية:**
	×××	كمبيالات برسم التحصيل		×××	مقابل كمبيالات برسم التحصيل
	×××	كفالات صادرة		×××	مقابل كفالات صادرة
	×××	اعتمادات مستندية للاستيراد		×××	مقابل اعتمادات مستندية للاستيراد
	×××	حسابات نظامية أخرى		×××	حسابات نظامية أخرى
	×××	**الإجمالي**		×××	**الإجمالي**

مثال (1): استخرجت الأرصدة التالية من دفاتر أحد المصارف التجارية في 2018/12/31 م :

405,000 أرصدة لدى المصرف المركزي	865,000 قروض بضمانات مختلفة
250,000 احتياطي قانوني	510,500 نقدية بالخزينة والفروع
46,500 كمبيالات برسم التحصيل	3050 آجيو إعادة خصم كمبيالات
56,250 مصاريف إدارية وعمومية (رواتب وغيرها)،	1000 عمولات مدفوعة
105,000 أرصدة للمصارف المحلية	39500 أرباح مرحلة من العام الماضي
330,000 ودائع لأجل وتوفير	46,500 مقابل كمبيالات برسم التحصيل
8600 فوائد ودائع لأجل وتوفير	520,000 عملات أجنبية
584,000 محفظة الأوراق المالية	12,200 آجيو
15,200 أرباح بيع الأوراق المالية	200,000 كمبيالات مخصومة
48,200 خطابات الضمان (الكفالات) المصدرة	1200 إيرادات متنوعة
5000 مصروفات أخرى (إعلان)	105,300 مقابل اعتمادات مستندية للاستيراد
280,000 عقارات	4100 خسائر بيع أوراق مالية
75,300 فوائد قروض	180,000 أرصدة لدى المصارف المحلية
2,500,000 رأس المال	420,200 حسابات جارية دائنة
9500 إيراد أوراق مالية	12300 أرصدة للمراسلين
28000 أثاث وخزائن حديدية	48,200 مقابل خطابات الضمان (الكفالات) المصدرة،
6000 إيجار خزائن	3500 أرباح بيع عملات أجنبية
105,300 اعتمادات مستندية للاستيراد	184,500 أرصدة لدى المراسلين
55,100 عمولات محصلة	

وعند الجرد في 12/31/ تبين ما يلي:

1- هناك مرتبات وأجور مستحقة للعاملين بالمصرف قيمتها 4600 ل.س.

2- العمولات المحصلة مقدماً عن اعتمادات مستندية للاستيراد، ولم تنفذ بعد قيمتها 5100 ل.س.

3- بلغت القيمة الحالية لمحفظة الأوراق المالية 575,000 ل.س فتقرر تكوين مخصص.

4- كوبونات الأوراق المالية المستحقة لمحفظة المصرف 3000 ل.س.

5- ضمن المصروفات الأخرى مبلغ 4000 ل.س مقابل إعلانات لمدة سنة دفعت لشركة الإعلانات لتبدأ بنشر الإعلانات عن المصرف اعتباراً من 2018/7/1 م.

6- يستهلك الأثاث والخزائن بنسبة 10% والعقارات بنسبة 2%.

المطلوب:

1- إجراء التسويات الجردية للعمليات السابقة، مع توضيح العمليات الحسابية.

2- تصوير حـ/أ.خ (الاستثمار) عن السنة المنتهية في 2018/12/31 م.

3- إعداد الميزانية العمومية كما هي في 2018/12/31 م.

الحل:

أولاً: إجراء التسويات الجردية:

1- الرواتب والأجور المستحقة: تضاف إلى المصاريف الإدارية والمالية فتصبح: 56,250 + 4,600 = 60,850 ل.س (حـ/أ.خ)، وكذلك تظهر الرواتب والأجور المستحقة في الميزانية تحت بند أرصدة دائنة أخرى، وذلك باعتبارها التزامات على المصرف، ويكون قيد التسوية كما يلي:

4,600 من حـ/ المصاريف الإدارية والمالية	
	4,600 إلى حـ/ المصاريف الإدارية والمالية المستحقة وغير مدفوعة (رواتب وأجور)

2- العمولات المحصلة مقدماً: تطرح قيمتها من قيمة العمولات المحصلة البالغة 55,100 ل.س فتصبح العمولات المحصلة: 55,100 – 5,100 = 50,000 ل.س (حـ/أ.خ)، وكذلك تظهر العمولات المحصلة مقدماً في الميزانية تحت بند أرصدة دائنة أخرى، وذلك باعتبارها إيرادات حصلها المصرف، وتخص فترات تالية، ويكون قيد التسوية كما يلي:

5,100 من حـ/ العمولات المحصلة	
	5,100 إلى حـ/ العمولات المحصلة مقدماً

3- الأوراق المالية: رصيدها في 12/31 بلغ 584,000 ل.س بينما قيمتها الحالية 575,000 ل.س وهي أقل من قيمته الدفترية، لذلك يتم تكوين مخصص هبوط أسعار أوراق مالية بالفرق بين القيمة الدفترية، والقيمة الحالية لمواجهة الخسارة المحتملة في قيمة الأوراق المالية التي يمتلكها المصرف، وذلك كما يلي:

مخصص هبوط أسعار أوراق مالية = 584,000 – 575,000 = 9,000 ل.س (تدرج في الجانب المدين من حـ/أ.خ)، وكذلك تطرح من قيمة الأوراق المالية، ويكون قيد التسوية (تكوين المخصص) كما يلي:

9,000 من حـ/أ.خ	
	9,000 إلى حـ/ مخصص هبوط أسعار أوراق مالية

4- كوبونات الأوراق المالية: تتم إضافة قيمتها إلى إيرادات الأوراق المالية فتصبح = 9,500 + 3,000 = 12,500 ل.س (تدرج في الجانب الدائن من حـ/أ.خ)، وذلك باعتبار أن هذه الكوبونات تخص الفترة الحالية، وكذلك تظهر قيمة هذه الكوبونات في الميزانية تحت بند أرصدة مدينة أخرى، وذلك باعتبارها تمثل إيرادات مستحقة للمصرف، ويكون قيد التسوية كما يلي:

12,500 من حـ/إيرادات أوراق مالية مستحقة وغير مقبوضة 12,500 إلى حـ/ إيرادات أوراق مالية

5- مصروف الإعلان: 4000 ل،س يخص سنة كاملة اعتباراً من 2018/7/1 ، وبالتالي: ما يخص عام 2018 من هذا المصروف هو 2000 ل.س فقط، والباقي يعتبر مصروف مدفوع مقدماً يتم طرحه من المصروفات الأخرى فتصبح قيمة المصروفات الأخرى = 5000 – 2000 = 3000 ل.س (تدرج في الجانب المدين من حـ/أ.خ) ، كما يظهر المصروف المدفوع مقدماً في الميزانية تحت بند أرصدة مدينة أخرى، ويكون قيد التسوية كما يلي:

2,000 من حـ/ المصروفات الأخرى المدفوعة مقدماً (مصروف الإعلان) 2,000 إلى حـ/ المصروفات الأخرى

6- الاهتلاكات:

أ- اهتلاك الأثاث والخزائن = 28,000 × 10% = 2,800 ل.س

2,800 من حـ/ قسط اهتلاك الأثاث والخزائن 2,800 إلى حـ/ مجمع اهتلاك الأثاث والخزائن

ب- اهتلاك العقارات = 280,000 × 2% = 5,600 ل.س

5,600 من حـ/ قسط اهتلاك العقارات 5,600 إلى حـ/ مجمع اهتلاك العقارات

ويتم إقفال أعباء الاهتلاك في حـ/ أ.خ بالقيد:

8,400 من حـ/ أ.خ إلى مذكورين 2,800 حـ/ قسط اهتلاك الأثاث والخزائن 5,600 حـ/ قسط اهتلاك العقارات

ثانياً: تصوير حـ/أ.خ (الاستثمار) عن السنة المنتهية في 2018/12/31 م:

حـ/ الأرباح والخسائر (حـ/ الاستثمار) عن السنة المنتهية في 12/31/.....م

60,850 إلى حـ/ مصاريف إدارية وعمومية	15,200 من حـ/ أرباح بيع الأوراق المالية
3,000 إلى حـ/ مصاريف أخرى	12,500 من حـ/ إيرادات الأوراق المالية
3,050 إلى حـ/ آجيو إعادة خصم كمبيالات	6,000 من حـ/ إيجار خزائن
1,000 إلى حـ/ عمولات مدفوعة	50,000 من حـ/ عمولات دائنة
4,100 إلى حـ/ خسائر بيع أوراق مالية	12,200 من حـ/ الآجيو
8,600 إلى حـ/ فوائد مدينة (ودائع)	1,200 من حـ/ إيرادات متنوعة
2,800 إلى حـ/ اهتلاك أثاث وخزائن	3,500 من حـ/ أرباح بيع عملات أجنبية
5,600 إلى حـ/ اهتلاك عقارات	75,300 من حـ/ فوائد قروض
9,000 إلى حـ/ مخصص هبوط أسعار أوراق مالية	
77,900 أرباح الدورة المالية (صافي الأرباح القابلة للتوزيع)	
175,900	175,900

ثالثاً: الميزانية الختامية كما هي في 2018/12/31 م:

الميزانية الختامية كما هي في 31 / 12 / .... م					
حقوق الملكية:		2,867,400	**أصول جاهزة:**		1,030,500
رأس المال المدفوع	2,500,000		نقدية بالخزينة والفروع	510,500	
الاحتياطي القانوني	250,000		عملات أجنبية	520,000	
الأرباح المرحلة من العام الماضي	39,500				
أرباح العام الحالي	77,900				
مصارف ومراسلون:		117,300	**مصارف ومراسلون:**		769,500
أرصدة للمصارف المحلية	105,000		أرصدة لدى المصرف المركزي	405,000	
أرصدة للمراسلين	12,300		أرصدة لدى المصارف المحلية	180,000	
			أرصدة لدى المراسلين	184,500	
خصوم متداولة:		750,200	**أصول متداولة:**		1,649,000
حسابات جارية دائنة	420,200		محفظة الأوراق المالية	584,000	
ودائع التوفير وودائع لأجل	330,000		كمبيالات مخصومة	200,000	
			قروض بضمانات مختلفة	865,000	
أرصدة دائنة أخرى:		9,700	**أرصدة مدينة أخرى:**		5,000
رواتب وأجور مستحقة غير مدفوعة	4,600		كوبونات مستحقة وغير مقبوضة	3,000	
عمولات محصلة مقدماً	5,100		مصروفات مدفوعةمقدماً (م.إعلان)	2,000	
مجمعات الاهتلاك والمخصصات والمؤونات:		17,400	**الأصول الثابتة:**		308,000
			أثاث وخزائن	28,000	
مجمع اهتلاك أثاث وخزائن	2,800		عقارات	280,000	
مجمع اهتلاك عقارات	5,600				
مخصص هبوط أسعار أوراق مالية	9,000				
الإجمالي		3,762,000	**الإجمالي**		3,762,000
الحسابات النظامية:			**الحسابات النظامية:**		
مقابل كمبيالات برسم التحصيل	46,500		كمبيالات برسم التحصيل	46,500	
مقابل كفالات صادرة	48,200		كفالات صادرة	48,200	
مقابل اعتمادات مستندية للاستيراد	105,300		اعتمادات مستندية للاستيراد	105,300	
الإجمالي	200,000		**الإجمالي**	200,000	

مثال (2): استخرجت الأرصدة التالية من دفتر الأستاذ العام لدى أحد فروع المصرف التجاري في 2018/12/31 م :

30,000,000 رأس المال	25,000,000 اعتمادات وسلف بضمانات مختلفة
4,500,000 ودائع لأجل	7,500,000 أوراق مالية مودعة برسم الأمانة
25,000,000 حسابات جارية دائنة	7,500,000 مقابل أوراق مالية مودعة برسم الأمانة
2,000,000 احتياطيات مختلفة	15,000,000 سندات تجارية مودعة برسم التأمين على الاعتمادات
2,500,000 سندات تجارية محسومة	15,000,000 مقابل سندات تجارية مودعة برسم التأمين على الاعتمادات
8,500,000 محفظة الأوراق المالية	20,000,000 أوراق مالية مودعة برسم التأمين على الاعتمادات
11,120,000 مباني	20,000,000 مقابل أوراق مالية مودعة برسم التأمين على الاعتمادات
58,000 فوائد حسابات جارية دائنة	100,000 إيراد عقارات
40,000 فوائد الحسم	2,500,000 أثاث
2,750,000 نقدية في الصندوق	400,000 فوائد ودائع لأجل
30,000 عمولات مقبوضة	600,000 مصروفات مختلفة
1,315,000 فوائد اعتمادات وسلف	10,000,000 نقدية لدى المصرف المركزي
69,500 إيراد أوراق مالية	373,500 مجمع اهتلاك الموجودات الثابتة

وعند الجرد في 12/31/ تبين ما يلي:

1- تستهلك المباني بنسبة 2%، ويستهلك الأثاث بنسبة 5% .

2- من بين فوائد الحسم يوجد 10,000 ل.س يخص السنة القادمة.

3- بلغت إيرادات الأوراق المالية التي لم يتم تحصيلها 20,000 ل.س.

4- القيمة السوقية لمحفظة الأوراق المالية تبلغ 8,480,000 ل.س.

المطلوب:

1- إجراء التسويات الجردية للعمليات السابقة، مع توضيح العمليات الحسابية.

2- تصوير حـ/أ.خ (الاستثمار) عن السنة المنتهية في 2018/12/31 م.

3- إعداد الميزانية العمومية كما هي في 2018/12/31 م.

الحل:

أولاً: إجراء التسويات الجردية:

1- الاهتلاكات:

أ- اهتلاك المباني = 11,120,000 × 2% = 222,400 ل.س

ب- اهتلاك الأثاث = 2,500,000 × 5% = 125,000 ل.س

وبالتالي: مجمع اهتلاك الموجودات الثابتة = 222,400 + 125,000 = 347,400 ل.س

347,400 من حـ/ أعباء اهتلاك الموجودات الثابتة (يقفل في حـ/ أ.خ) 347,400 إلى حـ/ مجمع اهتلاك الموجودات الثابتة(يظهر في الميزانية)

ويتم إقفال أعباء الاهتلاك في حـ/ أ.خ بالقيد:

347,400 من حـ/ أ.خ 347,400 إلى حـ/ أعباء اهتلاك الموجودات الثابتة

2- فوائد الحسم الدائن المقبوضة مقدماً: 20,000 - 10,000 = 10,000 ل.س

4,600 من حـ/ فوائد الحسم الدائن 4,600 إلى حـ/ فوائد الحسم الدائن المقبوضة مقدماً

3- إيرادات الأوراق المالية المستحقة وغير المقبوضة:

20,000 من حـ/ إيرادات الأوراق المالية المستحقة وغير المقبوضة 20,000 إلى حـ/ إيرادات الأوراق المالية

4- مؤونة هبوط أسعار الأوراق المالية:

= 8,500,000 – 8,480,000 = 20,000 ل.

20,000 من حـ/أ.خ 20,000 إلى حـ/ مخصص هبوط أسعار أوراق مالية

ثانياً: تصوير حـ/أ.خ (الاستثمار) عن السنة المنتهية في 2018/12/31 م:

حـ/ الأرباح والخسائر (حـ/ الاستثمار) عن السنة المنتهية في 12/31/.....م

58,000 إلى حـ/ فوائد حسابات جارية دائنة.	30,000 من حـ/ فوائد الحسم الدائن.
400,000 إلى حـ/ فوائد ودائع لأجل.	89,500 من حـ/ إيرادات الأوراق المالية.
600,000 إلى حـ/ مصاريف مختلفة.	1,315,000 من حـ/ فوائد الاعتمادات والسلف.
347,400 إلى حـ/أعباء اهتلاك موجودات ثابتة.	30,000 من حـ/ عمولات مقبوضة.
20,000 إلى حـ/ مخصص هبوط أسعار أوراق مالية.	100,000 من حـ/ إيرادات عقارات.
139,100 أرباح الدورة المالية (صافي الأرباح القابلة للتوزيع)	
1,564,500	1,564,500

ثالثاً: الميزانية الختامية كما هي في 2018/12/31 م:

الميزانية الختامية كما هي في 31 / 12 / .... م					
12,750,000		32,139,100	**أصول جاهزة:**		**حقوق الملكية:**
	2,750,000		نقدية بالصندوق	30,000,000	رأس المال المدفوع
	10,000,000		نقدية لدى المركزي	2,000,000	الاحتياطيات
				139,100	أرباح العام الحالي
			مصارف ومراسلون:		**مصارف ومراسلون:**
			أرصدة لدى المصرف المركزي		أرصدة للمصارف المحلية
			أرصدة لدى المصارف المحلية		أرصدة للمراسلين
			أرصدة لدى المراسلين		
36,000,000		29,500,000	**أصول متداولة:**	25,000,000	**خصوم متداولة:**
	8,500,000		محفظة الأوراق المالية	4,500,000	حسابات جارية دائنة
	2,500,000		سندات تجارية محسومة		ودائع لأجل
	25,000,000		اعتمادات بضمانات مختلفة		
20,000		10,000	**أرصدة مدينة أخرى:**	10,000	**أرصدة دائنة أخرى:**
	20,000		إيرادات أوراق مالية مستحقة وغير مقبوضة		فوائد حسم محصلة مقدماً
13,620,000		740,900	**الأصول الثابتة:**		**مجمعات الاهتلاك والمخصصات والمؤونات:**
	11,120,000		المباني	720,900	مجمع اهتلاك الأصول الثابتة
	2,500,000		الأثاث	20,000	مخصص هبوط أسعار أوراق مالية
62,390,000		62,390,000	**الإجمالي**		**الإجمالي**
			الحسابات النظامية:		**الحسابات النظامية:**
	7,500,000		أوراق مالية مودعة برسم الأمانة	7,500,000	أوراق مالية مودعة برسم الأمانة
	15,000,000		سندات تجارية للتأمين على الاعتمادات.	15,000,000	سندات تجارية للتأمين على الاعتمادات.
	20,000,000		أوراق مالية للتأمين على الاعتمادات.	20,000,000	أوراق مالية للتأمين على الاعتمادات.
	42,500,000		**الإجمالي**	42,500,000	**الإجمالي**

أمثلة شاملة

مثال (1): فيما يلي بعض العمليات التي تمت لدى المصرف التجاري السوري خلال عام 2018م، والمطلوب: تسجيل القيود المحاسبية اللازمة لهذه العمليات في دفاتره:

ملاحظة: سنورد الحل لكل عملية من العمليات بعدها مباشرة.

1- في **1 / 6** أودعت مؤسسة التأمين في المصرف مبلغاً نقدياً مقداره 1,000,000 ل.س كوديعة لأجل لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد، وفي **1 / 10** طلبت المؤسسة من المصرف تحويل نصف الوديعة إلى حساب جاري دائن، وفي **3 / 11** طلبت المؤسسة تحويل مبلغ 300,000 ل.س من حسابها الجاري إلى حساب مؤسسة الأقطان التي لها حساب جاري في نفس المصرف، وفي **8 / 12** أضافت مؤسسة التأمين إلى حسابها الجاري مبلغ 498,000 ل.س بواسطة حسم ورقة تجارية لدى المصرف، حيث بلغت فوائد الحسم الدائن عنها 2,000 ل.س، وفي نهاية العام أضاف المصرف صافي المستحق لمؤسسة التأمين من الفوائد على الوديعة البالغة نسبتها 7% سنوياً إلى حساب الوديعة بعد أن خصم قيمة الضريبة على الفائدة بنسبة 9% لكنه لم يسددها إلى الجهة المستفيدة (الدوائر المالية).

الحل:

- 1 / 6 :

1,000,000 من حـ/الصندوق	
1,000,000 إلى حـ/الودائع لأجل (6 شهور)	
إثبات إيداع مبلغ كوديع لأجل	

- 1 / 10 :

500,000 من حـ/ الودائع لأجل (6 شهور)	
500,000 إلى حـ/ ح. ج. دائن / قطاع عام (مؤسسة التأمين)	
إثبات تحويل نصف الوديعة إلى حساب جاري دائن	

- **11 / 3 :**

300,000 من حـ/ ح. ج. دائن / قطاع عام (مؤسسة التأمين)
300,000 إلى حـ/ ح. ج. دائن / قطاع عام (مؤسسة الأقطان)
إثبات تحويل مبلغ من جاري مؤسسة التأمين إلى جاري مؤسسة الأقطان

- **12 / 8 :**

500,000 من حـ/ محفظة السندات التجارية المحسومة
إلى مذكورين
498,000 حـ/ الحساب الجاري الدائن (مؤسسة التأمين)
2,000 حـ/ فوائد الحسم الدائن

- **12 / 1 :** تاريخ انتهاء الإيداع ، وحساب الفوائد المترتبة على الوديعة:

وبما أن الوديعة تم إيداعها في 2018/6/1 ولمدة 6 أشهر فإنها تنتهي في 2018/12/1 لذلك في هذا التاريخ (2018/12/1) تصبح الفائدة على الوديعة مستحقة وواجبة السداد، ويتم احتسابها كما يلي:

في 2018/12/1 تحسب الفائدة على رصيد الوديعة البالغ 500,000 ل.س، وذلك اعتباراً من 2 / 6 ولغاية 1 / 12 (ضمناً)، حيث أن 12/1 هو يوم السحب المفترض، لكن الوديعة لم تسحب في هذا اليوم بل تم تجديدها لذلك يتم احتساب هذا اليوم من أجل حساب الفائدة على الوديعة وتحسب الأيام بحسب الأشهر كما يلي:

حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول	المجموع
29 = (1-30)	31	31	30	31	30	1	183

الفائدة = 500,000 × 7% × 183 / 365 = 17548 ل.س فائدة مستحقة غير مدفوعة.

17548 من حـ/ فوائد الودائع لأجل
17548 إلى حـ/ فوائد الودائع لأجل المستحقة وغير المدفوعة.

الفائدة من 2 / 12 حتى 31 / 12 :

= 500,000 × 7% × 30 / 365 = 2877 ل.س فائدة مستحقة غير واجبة السداد لعدم مرور 6 أشهر على الإيداع الثاني، لكن المصرف يقوم باحتسابها لأنها نفقات استحقت في هذه الدورة المالية، ويجب تحميلها على نتائج هذا العام لأنها تخص هذا العام، وبالتالي في 2015/12/31 يتم تسجيل القيود التالية:

ج- إثبات الفوائد المستحقة وغير واجبة السداد:

2877 من حـ/ فوائد الودائع لأجل
2877 إلى حـ/ فوائد الودائع لأجل المستحقة وغير واجبة السداد.

ح- إضافة مبلغ الفائدة المستحقة وغير المدفوعة إلى حساب الوديعة بعد اقتطاع الضريبة:

17548 من حـ/ فوائد الودائع لأجل المستحقة وغير المدفوعة.
<u>إلى مذكورين</u>
15969 حـ/ الودائع لأجل
1579 حـ/ ضريبة الفوائد المدينة (17548 × 9%)

خ- إقفال حساب فوائد الودائع لأجل في حساب الاستثمار:

1853 من حـ/ الاستثمار
1853 إلى حـ/ فوائد الودائع لأجل (17548 + 2877)

.....

2- بلغت جملة الودائع لأجل التي انتهي أجلها، وسحبها أصحابها نقداً 300,000 ل.س، كما بلغت الودائع التي حولت إلى الحسابات الجارية الدائنة 150,000 ل.س.

الحل:

450,000 من حـ/ الودائع لأجل.
إلى مذكورين
300,000 حـ/ الصندوق
150,000 حـ/ ح. ج. دائن

.....

3- بلغت قيمة السندات التجارية المودعة برسم التحصيل 500,000 ل.س حصل المصرف نصفها نقداً، كما أرسل منها ما قيمته 150,000 ل.س إلى فروعه، حيث حصلت الفروع منها ما قيمته 125,000 ل.س نقداً سجلت في حساب المصرف لدى الفروع بعد خصم عمولة بقيمة 1500 ل.س، وقد تم تسجيل المبالغ المحصلة لصالح العملاء المودعين في حساباتهم الجارية الدائنة، علماً بأن المصرف تقاضى عمولة نقداً بنسبة 2% من قيمة السندات المودعة لديه.

الحل:

- إثبات استلام المصرف للسندات:

500,000 من حـ/ سندات تجارية مودعة برسم التحصيل
500,000 إلى حـ/ مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل
إثبات استلام المصرف للسندات المودعة من الزبائن وتعهده بتحصيلها

- إثبات السندات المحصلة عن طريق المصرف:

250,000 من حـ/ الصندوق
250,000 إلى حـ/ محصلة التسديد

- إثبات إرسال السندات إلى الفروع:

150,000 من حـ/ سندات تجارية مودعة برسم التحصيل مرسلة للتحصيل
150,000 إلى حـ/ مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل مرسلة للتحصيل

- إثبات السندات المحصلة عن طريق الفروع:

من مذكورين
123,500 حـ/ الفرع /ح. ج
1,500 حـ/ عمولة تحصيل السندات
125,000 إلى حـ/ محصلة التسديد

- إثبات توزيع القيمة المحصلة:

375,000 من حـ/ محصلة التسديد (125000 + 250,000)
375,000 أو إلى حـ/ ح.ج. دائن(لصاحب السند)

- إثبات عمولة المصرف:

10,000 من حـ/ الصندوق (500,000 × 2%)
10,000 إلى حـ/ عمولة تحصيل سندات

- إلغاء القيود النظامية:

ث- إلغاء القيد النظامي الخاص بإرسال السندات للفروع للتحصيل، وذلك بمقدار السندات المحصلة:

125,000 من حـ/ مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل مرسلة للتحصيل 125,000 إلى حـ/ سندات تجارية مودعة برسم التحصيل مرسلة للتحصيل

ج- إلغاء القيد النظامي الخاص باستلام السندات أول مرة، وذلك بمقدار السندات المحصلة:

375,000 من حـ/ مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل 375,000 إلى حـ/ سندات تجارية مودعة برسم التحصيل

.....

4- بلغت قيمة السندات التجارية المحصلة عن طريق المصرف الصناعي 200,000 ل.س، والمسجلة لحساب الزبائن بعد أن حسم التجاري عمولة تحصيل المصرف المذكور مقدارها 1000 ل.س، كما بلغت قيمة السندات المرسلة إلى الفروع للتحصيل 400,000 ل.س منها 100,000 ل.س لحساب الزبائن، والباقي سندات تجارية سبق حسمها لدى المصرف وقد أعلمت الفروع المصرف التجاري بتحصيل قيمة هذه السندات، وبلغت عمولتها 2000 ل.س موزعة مناصفة بين سندات العملاء، وسندات المصرف، وقد قام التجاري بتسجيل قيمة سندات الزبائن في حساباتهم الجارية لديه.

الحل:

- إثبات الإرسال للصناعي:

200,000 من حـ/ سندات تجارية مودعة برسم التحصيل مرسلة للتحصيل 200,000 إلى حـ/ مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل مرسلة للتحصيل

- إثبات المحصل عن طريق الصناعي:

من مذكورين
199,000 حـ/ المصرف الصناعي /ح. ج
1,100 حـ/ عمولة تحصيل السندات
200,000 إلى حـ/ محصلة التسديد

- إثبات الإرسال للفروع:

أ- سندات الزبائن (المودعة برسم التحصيل):

100,000 من حـ/ سندات تجارية مودعة برسم التحصيل مرسلة للتحصيل
100,000 إلى حـ/ مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل مرسلة للتحصيل

ب- سندات المصرف (المحسومة):

300,000 من حـ/ سندات تجارية محسومة مرسلة للتحصيل
300,000 إلى حـ/ مقابل سندات تجارية محسومة مرسلة للتحصيل

- إثبات المحصل عن طريق الفروع:

من مذكورين
398,000 حـ/ الفروع /ح. ج
2,000 حـ/ عمولة تحصيل السندات
400,000 إلى حـ/ محصلة التسديد

- إثبات توزيع القيمة المحصلة:

600,000 من حـ/ محصلة التسديد
إلى مذكورين
300,000 حـ/ ح. ج. دائن
300,000 حـ/ محفظة السندات التجارية المحسومة

- إلغاء القيود النظامية:

أ- إلغاء القيدين النظاميين الخاصين بإرسال السندات للصناعي، و للفروع للتحصيل، وذلك بمقدار السندات المحصلة:

300,000 من حـ/ مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل مرسلة للتحصيل
300,000 إلى حـ/ سندات تجارية مودعة برسم التحصيل مرسلة للتحصيل

300,000 من حـ/ مقابل سندات تجارية محسومة مرسلة للتحصيل
300,000 إلى حـ/ سندات تجارية محسومة مرسلة للتحصيل

ب- إلغاء القيد النظامي الخاص باستلام السندات برسم التحصيل، وذلك بمقدار السندات المحصلة:

300,000 من حـ/ مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل
300,000 إلى حـ/ سندات تجارية مودعة برسم التحصيل

.....

5- بلغت قيمة الكمبيالات المخصومة 1,000,000 ل.س حسبت الفائدة عليها بمعدل 9% سنوياً، ومتوسط تاريخ الاستحقاق 4 أشهر، كما احتسبت العمولة بمعدل 2% ، وتم تقييد الصافي مناصفة بين الحسابات الجارية الدائنة، والودائع.

الحل:

1,000,000 من حـ/ محفظة السندات التجارية المحسومة إلى مذكورين 50,000 حـ/ فوائد الحسم الدائن 475,000 حـ/ الودائع لأجل 475,000 حـ/ الحساب الجاري الدائن

ملاحظة: تشمل فوائد الحسم الدائن الفائدة + العمولة، حيث:

الفائدة = 1,000,000 × 9% × 4 / 12 = 30,000 ل.س العمولة = 1,000,000 × 2% = 20,000 ل.س
المجموع = 50,000 ل.س

.....

6- قام المصرف بتحصيل قيمة كمبيالات مخصومة كما يلي: 500,000 ل.س نقداً، و 400,000 ل.س طلب المدينون قيدها على حساباتهم الجارية.

الحل:

من مذكورين 500,000 حـ/ الصندوق / 400,000 حـ/ ح. ج دائنة 900,000 إلى حـ/ محفظة السندات التجارية المحسومة

.....

7- قام المصرف بمنح قرض بضمانة أوراق تجارية بنسبة تسليفية تبلغ 60% من القيمة الاسمية للأوراق البالغة 2,000,000 ل.س وبمعدل فائدة قرض 10% سنوياً، ولمدة 6 أشهر، وعمولة تحصيل بمعدل 1% من القيمة الاسمية وقد دفع المصرف صافي القيمة نقداً.

الحل:

1,200,000 من حـ/ سلف بضمان أوراق تجارية (2,000,000 × 60%)
<u>إلى مذكورين</u>
60,000 حـ/ فوائد القرض (1,200,000 × 10% × 12/6)
20,000 حـ/ عمولة دائنة (2,000,000 × 1%)
1,120,000 حـ/ الصندوق (الصافي)

.....

8- سدد أصحاب بعض الاعتمادات والسلف المستحق عليهم بحسم سندات تجارية لدى المصرف قيمتها 1,000,000 ل.س وذلك بفائدة 7% ولمدة 6 أشهر، وبعمولة 0.003 .

الحل:

1,200,000 من حـ/ محفظة السندات التجارية المحسومة
<u>إلى مذكورين</u>
38,000 حـ/ فوائد الحسم الدائن
962,000 حـ/ سلف بضمانات مختلفة (الصافي)

ملاحظة: تشمل فوائد الحسم الدائن الفائدة + العمولة، حيث:

الفائدة = 1,000,000 × 7% × 6 / 12 = 35,000 ل.س العمولة = 1,000,000 × 1000/3 = 3,000 ل.س
المجموع = 38,000 ل.س

مثال (2): فيما يلي بعض العمليات التي تمت في قسمي الكفالات والاعتمادات المستندية لدى المصرف التجاري السوري خلال عام 2018م، والمطلوب: تسجيل القيود المحاسبية اللازمة لهذه العمليات في دفاتره:

ملاحظة: سنورد الحل لكل عملية من العمليات بعدها مباشرة.

1- قام المصرف بإصدار كفالات بناء على طلب من عملائه بقيمة 5,000,000 ل.س، واحتجز تأمينات نقدية بنسبة 20% من قيمتها، وضمانات عينية على شكل بضائع بنسبة 15% من قيمتها، وقد سدد العملاء المستحق عليهم من التأمينات مع عمولة المصرف البالغة 25,000 ل.س من حسابات الودائع.

الحل:

أ- **إصدار الكفالة المصرفية:**

5,000,000 من حـ/ كفالات صادرة بطلب من العملاء	
5,000,000 إلى حـ/ مقابل كفالات صادرة بطلب من العملاء	

ب- **احتجاز التأمينات والعمولة:**

1,025,000 من حـ/ الودائع لأجل (للمكفول)	
إلى مذكورين	
1,000,000 حـ/ تأمينات مقبوضة لقاء كفالات صادرة (500,000 × 20%)	
25,000 حـ/ عمولة لقاء كفالات صادرة	

ت- **استلام الضمانات العينية:**

750,000 من حـ/ الضمانات العينية المقدمة لقاء كفالات (500,000 × 15%)	
750,000 إلى حـ/ مقابل الضمانات العينية المقدمة لقاء كفالات	

.....

2- خلال العام انتهى مفعول 50% من قيمة الكفالات الصادرة في العملية السابقة فقام المصرف برد التأمينات النقدية، والضمانات العينية إلى أصحابها ما عدا مكفول واحد على كفالة قيمتها 200,000 ل.س، حيث أخل بالتزاماته تجاه وزارة الكهرباء فقام المصرف بالطلب من هذا العميل سداد المستحق عليه فتعذر عليه ذلك، فقام المصرف ببيع ضماناته العينية بمبلغ 50,000 ل.س نقداً، وتقاضى لقاء البيع عمولة مقدارها 1000 ل.س، ولم يستطع المصرف تحصيل الباقي من قيمة هذه الكفالة فسجل قيمتها عن طريق إضافتها للحساب الجاري لوزارة الكهرباء لديه.

الحل:

نحسب قيمة الكفالات المسددة كما يلي:

الكفالات المسددة = الكفالات المنتهية – الكفالات غير المسددة

كفالات منتهية = 5,000,000 × 50% = 2,500,000 ل.س	
كفالات لم تسدد	= (200,000) ل.س
الكفالات المسددة	= 2,300,000 ل.س

أ- رد التأمينات النقدية للكفالات المسددة:

460,000 من حـ/ تأمينات مقبوضة لقاء كفالات صادرة 460,000 إلى حـ/ الصندوق (2,300,000 × 20%)

ب- رد الضمانات العينية للكفالات المسددة:

345,000 من حـ/ مقابل الضمانات العينية المقدمة لقاء كفالات (2,300,000 × 15%) 345,000 إلى حـ/ الضمانات العينية المقدمة لقاء كفالات إثبات رد الضمانات العينية للعميل

ت- إلغاء قيد إصدار الكفالات المسددة:

2,300,000 من حـ/ مقابل كفالات صادرة بطلب من العملاء 2,300,000 إلى حـ/ كفالات صادرة بطلب من العملاء

ث- بيع الضمانات للكفالة غير المسددة:

50,000 من حـ/ الصندوق
50,000 إلى حـ/ بيع الضمانات العينية

ج- تسوية الكفالة:

من مذكورين
40,000 حـ/ تأمينات مقبوضة لقاء كفالات صادرة (200,000 × 20%)
50,000 حـ/ بيع الضمانات العينية
111,000 حـ/ ذمم مدينة لقاء كفالات (النصف الآخر من رصيد الكفالة)
إلى مذكورين
200,000 حـ/ ح. ج. دائن (وزارة الكهرباء)
1,000 حـ/ عمولة بيع ضمانات عينية

ح- إلغاء قيد إصدار الكفالة غير المسددة:

200,000 من حـ/ مقابل كفالات صادرة بطلب من العملاء
200,000 إلى حـ/ كفالات صادرة بطلب من العملاء

خ- إلغاء الضمانات العينية للكفالة غير المسددة:

30,000 من حـ/ مقابل الضمانات العينية المقدمة لقاء كفالات (200,000 × 15%)
30,000 إلى حـ/ الضمانات العينية المقدمة لقاء كفالات

.....

3- استحق على المصرف تنفيذ إحدى الكفالات الصادرة بطلب من العملاء والتي كانت قيمتها 560,000 ل.س والتأمينات المحتجزة عنها 25 % من قيمتها، والضمانات العينية بمعدل 20 % من قيمتها، حيث سدد المصرف قيمة الكفالة للجهة المستفيدة نقداً، وقام ببيع الضمانات العينية المقدمة بمبلغ 175,000 ل.س وبلغت مصاريف البيع 3500 ل.س، وتم تسجيل نتائج تصفية الكفالة في الحساب الجاري الدائن للعميل المكفول.

الحل:

أ- دفع المصرف قيمة الكفالة نقداً:

من مذكورين	
140,000	حـ/ تأمينات مقبوضة لقاء كفالات صادرة (560,000× 25%)
420,000	حـ/ ح. ج. دائن (للمكفول)
	560,000 إلى حـ/ الصندوق

ب- إلغاء قيد إصدار الكفالة:

560,000	من حـ/ مقابل كفالات صادرة بطلب من العملاء
	560,000 إلى حـ/ كفالات صادرة بطلب من العملاء

ت- بيع الضمانات العينية:

175,000	من حـ/ الصندوق
	175,000 إلى حـ/ بيع الضمانات العينية

ث- إثبات دفع مصاريف البيع:

3500	من حـ/ مصاريف بيع الضمانات العينية
	3500 إلى حـ/ الصندوق

ج- تسجيل صافي القيمة البيعية في الحساب الجاري للمكفول:

175,000 حـ/ بيع الضمانات العينية
إلى مذكورين
3500 حـ/ مصاريف بيع الضمانات العينية
171,500 حـ/ ح. ج. دائن (للمكفول)

ح- إلغاء قيد استلام الضمانات العينية:

112,000 من حـ/ مقابل الضمانات العينية المقدمة لقاء كفالات (560,000 × 20%)
112,000 إلى حـ/ الضمانات العينية المقدمة لقاء كفالات

ملاحظة: إذا دمجنا القيد في الخطوة (ج) مع القيد في الخطوة (أ) نحصل على القيد التالي:

من مذكورين
140,000 حـ/ تأمينات مقبوضة لقاء كفالات صادرة
175,000 حـ/ بيع الضمانات العينية
248,500 حـ/ ح. ج. دائن **(نتيجة تصفية الكفالة)**
إلى مذكورين
560,000 حـ/ الصندوق
3500 حـ/ مصاريف بيع ضمانات عينية

.....

4- انتهى مفعول 80 % من الكفالات الصادرة، حيث نفذ المكفولون التزاماتهم عدا مكفولاً واحداً بكفالة قيمتها 600,000 ل.س فدفعها المصرف إلى الجهة المستفيدة نقداً بعد امتناع المكفول عن السداد، وقد قام المصرف برد التأمينات النقدية عن الكفالات المنتهية التي تم تسديد قيمتها، مع العلم أن القيمة الإجمالية للكفالات 7,000,000 ل.س ونسبة تأميناتها النقدية 20 %.

أ- إلغاء قيد إصدار الكفالات المنتهية:

5,600,000 من حـ/ مقابل كفالات صادرة بطلب من العملاء (7,000,000 × 80 %)
5,600,000 إلى حـ/ كفالات صادرة بطلب من العملاء

ب- تنفيذ الكفالة المرفوضة:

من مذكورين
120,000 حـ/ تأمينات مقبوضة لقاء كفالات صادرة (600,000 × 20%)
48,000 حـ/ ذمم مدينة لقاء كفالات
600,000 إلى حـ/ الصندوق

ت- رد التأمينات:

تأمينات الكفالات المنتهية = 5,600,000 × 20% = 1,120,000 ل.س
(-) تأمينات الكفالة المرفوضة أو المنفذة = 600,000 × 20% = (120,000) ل.س
= 1,000,000

1,000,000 من حـ/ تأمينات مقبوضة لقاء كفالات صادرة
1,000,000 إلى حـ/ الصندوق

.....

5- توقف أحد العملاء عن الوفاء بالتزاماته البالغة 2,000,000 ل.س قيمة كفالة صادرة لصالحه فقام المصرف بدفع نصف قيمتها نقداً، وسجل النصف الآخر لصالح المستفيد، وتم تسجيل نصف رصيد الكفالة على الحسابات الجارية الدائنة، والباقي ذمم مدينة، علماً أن نسبة التأمينات النقدية 30 %.

الحل:

أ- سداد قيمة الكفالة:

من مذكورين
600,000 حـ/ تأمينات مقبوضة لقاء كفالات صادرة (2,000,000 × 30 %)
700,000حـ/ ذمم مدينة لقاء كفالات
700,000 حـ/ ح. ج. دائن **(للمكفول)**
إلى مذكورين
1,000,000 حـ/ الصندوق
1,000,000 حـ/ ح. ج. دائن **(للمستفيد)**

ب- إلغاء قيد إصدار الكفالة:

2,000,000 من حـ/ مقابل كفالات صادرة بطلب من العملاء
2,000,000 إلى حـ/ كفالات صادرة بطلب من العملاء

.....

6- سجل المصرف في الحسابات الجارية الدائنة للمستفيدين قيمة كفالات أخلَّ أصحابها بالتزاماتهم أمام الجهة المستفيدة، وكانت قيمة هذه الكفالات 1,000,000 ل.س، وقد استخدمت التغطية النقدية في التسجيل، مع العلم أن المصرف يمنح زبائنه كفالات مقابل احتجاز تأمينات نقدية نسبتها 40 % من قيمتها، وقد سدد العميل صاحب الكفالة فيما بعد المستحق عليه بواسطة حسم سند تجاري، وبلغت فوائد الحسم 5,000 ل.س.

الحل:

أ- سداد قيمة الكفالة:

من مذكورين
400,000 حـ/ تأمينات مقبوضة لقاء كفالات صادرة (1,000,000 × 40 %)
600,000 حـ/ ذمم مدينة لقاء كفالات صادرة
1,000,000 إلى حـ/ ح. ج. دائن **(للمستفيد)**

ب- إلغاء قيد إصدار الكفالة:

1,000,000 من حـ/ مقابل كفالات صادرة بطلب من العملاء 1,000,000 إلى حـ/ كفالات صادرة بطلب من العملاء

ت- تسديد المكفول للمستحق عليه:

605,000 حـ/ محفظة السندات التجارية المحسومة إلى مذكورين 5000 حـ/ فوائد الحسم الدائن 600,000 حـ/ ذمم مدينة لقاء كفالات صادرة

.....

7- وصلت إلى المصرف وثائق شحن اعتماد مستندي للاستيراد، وكانت المعلومات المتعلقة بهذا الاعتماد كما يلي:
قيمة الاعتماد 8,000,000 ل.س، نسبة التأمينات النقدية المحجوزة 30 % ، وقد سحب العميل صاحب الاعتماد وثائقه وسدد قيمتها عن طريق حسم ورقة تجارية لدى المصرف، وبلغت فوائد الحسم عن هذه العملية 2000 ل.س.

الحل:

أ- مرحلة تنفيذ الاعتماد:

- إثبات وصول وثائق الشحن، وتسجيل قيمتها لحساب المراسل الخارجي:

8,000,000 من حـ/ وثائق شحن لقاء اعتمادات مستندية للاستيراد 8,000,000 إلى حـ/ المراسل الخارجي / ح. ج

- إلغاء الاعتماد:

8,000,000 من حـ/ مقابل اعتمادات مستندية للاستيراد 8,000,000 إلى حـ/ اعتمادات مستندية للاستيراد

ب- مرحلة تصفية الاعتماد: (سداد قيمة الوثائق من قبل العميل):

من مذكورين
2,400,000 حـ/ تأمينات نقدية لقاء اعتمادات مستندية (8,000,000 × 30 %)
5,620,000 حـ/ محفظة السندات التجارية المحسومة
إلى مذكورين
8,000,000 حـ/ وثائق شحن لقاء اعتمادات مستندية للاستيراد
20,000 حـ/ فوائد الحسم الدائن

.....

8- وصلت وثائق الشحن العائدة للاعتمادين المستنديين رقم / 7 / ورقم / 8 / اللذين تم فتحهما الشهر السابق، وقد أبلغ المصرف أصحاب العلاقة بوصول الوثائق، ودعاهم لسحبها وتسديد قيمتها، علماً أن البيانات المتعلقة بهذين الاعتمادين كانت على النحو التالي:

رقم الاعتماد	قيمة الاعتماد	نسبة التأمينات المحجوزة	عمولة المراسل الخارجي
7	35,000,000	% 25	750,000 ل.س
8	65,000,000	% 40	1,350,000 ل.س

وقد قام أصحاب الوثائق بسحبها، وتسديد المستحق عليهم من قيمة الاعتمادات والعمولات على الشكل التالي:

- الاعتماد رقم 7 : تم التسديد نقداً.
- الاعتماد رقم 8 : تم التسديد بموجب شيكات مسحوبة على المصرف الصناعي.

الحل:

أ- مرحلة تنفيذ الاعتمادين:

- إثبات وصول وثائق الشحن، وتسجيل قيمتها مع العمولة لحساب المراسل الخارجي:

من مذكورين	
100,000,000 حـ/ وثائق شحن لقاء اعتمادات مستندية للاستيراد (65,000,000 + 35,000,000)	
2,100,000 حـ/ عمولة المراسل الخارجي (1,350,000 + 750,000)	
102,100,000 إلى حـ المراسل الخارجي / ح. ج	

- إلغاء الاعتمادين:

100,000,000 من حـ/ مقابل اعتمادات مستندية للاستيراد	
100,000,000 إلى حـ/ اعتمادات مستندية للاستيراد	

ب- مرحلة تصفية الاعتمادين: (سداد قيمة الوثائق من قبل العميل):

التأمينات النقدية المحجوزة:
للاعتماد رقم 7 = 35,000,000 × 25 % = 8,750,000 ل.س
للاعتماد رقم 8 = 65,000,000 × 40 % = 26,000,000 ل.س
المجموع = 34,750,000 ل.س

رصيد الاعتماد = قيمة الاعتماد - التأمينات
الاعتماد رقم 7 = 35,000,000 - 8,750,000 = 26,250,000 ل.س سددت نقداً
الاعتماد رقم 8 = 65,000,000 - 26,000,000 = 39,000,000 ل.س سددت بشيك على العقاري

من مذكورين	
34,750,000 حـ/ تأمينات نقدية لقاء اعتمادات مستندية	
26,250,000 حـ/ صندوق (الاعتماد رقم 7)	
26,250,000 حـ/ المصرف العقاري/ ح. ج (الاعتماد رقم 8)	
100,000,000 إلى حـ/ وثائق شحن لقاء اعتمادات مستندية للاستيراد	